الاستراتيجية الوطنية للاقراض المصرفي في العراق

2024 - 2029

دعم المشروعات الاقتصادية في العراق

السيدات والسادة،

دعم البنك المركزي العراقي عمليات الأقراض وسيولة القطاع المصرفي عن طريق مبادراته المتعددة، والتي حققت نتائج ملموسة انعسكت بصورة واضحة على الاقتصاد المحلي من خلال تأسيس وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في مختلف القطاعات.

ان هذه الجهود تهدف لإنجاز مشاريع تسهم في خلق ملامح للتنمية الاقتصادية المحلية من خلال التمويل المصرفي الموجه عبر مبادرات هذا البنك لتحقيق هدف النمو كأحد أهداف السياسة النقدية استناداً الى المادة (3) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004.

واستمراراً لدور هذا البنك في مجال تعزيز عمليات الأقراض المصرفي جرى العمل على إعداد هذه الاستراتيجية التي تناولت تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات على مستوى البيئة المحلية والتي في ضوءها تم صياغة عدد من الأهداف الرئيسية والفرعية التي تسهم في توفير بيئة داعمة لعمليات الاقراض.

تركز هذه الاستراتيجية على دعم القطاع الخاص وتسهيل عمليات الوصول الى الائتمان والذي يتطلب التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية من اجل انجاز الأهداف المرجوة خلال التوقيتات الزمنية المحددة، حيث يعد القطاع الخاص ذا دور حاسم ومؤثر في دعم النمو الاقتصادي في أي بلد من خلال خلق فرص عمل جديدة، و تعزيز مشاريع العمل الحالية، وتحفيز الابتكار، وزيادة الدخل، والحد من الفقر، وتعزيز الوصول إلى السلع والخدمات.

علي محسن إسماعيل

محافظ البنك المركزي العراقي

شراكة البنك المركزي العراقي مع منظمة الـ GIZ

في اطار التعاون والشراكات العديدة التي يقيمها البنك المركزي العراقي مع مختلف المنظمات والمؤسسات الدولية وانفتاحه عليها بهدف تبادل الخبرات وتحسين الأداء في القطاع المالي والمصرفي العراقي.

تم وضع الأسس لبناء هذه الاستراتيجية بتعاون البنك المركزي العراقي مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ كجزء من المشروع الذي أطلقته والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي بعنوان "تعزيز المالية العامة والأسواق المالية" (FFM) بهدف دعم مشاريع الإصلاح المدرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية للحكومة العراقية لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه الاقتصاد العراقي. ويتمثل الهدف العام للمشروع في تعزيز أنظمة الحوكمة المالية والضريبية التي تعزز الاستقرار المالي الكلي والتنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في تحسين إدارة المالية العامة والمساءلة، والإيرادات العامة غير النفطية، ونظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستقرار القطاع المالي.

بدأ تصميم هذه الوثيقة من خلال ورش عمل مشتركة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي خلال شهرتشرين الأول 2023، مع مدخلات مكثفة ومستمرة ومناقشات معمقة بين البنك المركزي العراقي والوكالة الألمانية جرى خلالها تحليل واقع القطاع المالي والمصرفي وتحديد نقاط الضعف والمعوقات التي تواجه عملية تمويل القطاع الخاص مع التركيز على تمويل المشاريع الاقتصادية، واستشراف الأهداف الالاستراتيجية لتطوير هذه المشاريع وتعزيز وصولها للتمويل.

فريق اعداد الاستراتيجية الوطنية للاقراض المصرفي

ملخص تنفيذي

يُعدُّ القطاع الخاص ذا دور حاسم ومؤثر في دعم النمو الاقتصادي في أي بلد من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتعزيزمشاريع العمل الحالية، وتحفيز الابتكار، وزيادة الدخل، والحد من الفقر، وتعزيز الوصول إلى السلع والخدمات، وزيادة العوائد الضريبية.

وإدراكًا لهذه الحقيقة، قامت الحكومة العراقية بتحديد سياسات وخطط لتطوير قطاع خاص مستدام ومتنوع، بما في ذلك تقديم الدعم للقطاع الخاص من خلال زيادة الوصول إلى التمويل، حيث يشكل الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص (9.14%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي النفطي و (21.39%) من الناتج المحلي غير النفطي، وبتحليل فجوة الائتمان في الاقتصاد من خلال مؤشر فجوة الائتمان لتحديد نقاط الضعف في الاقتصاد المصرفي باستخدام Hodrick-Prescott (H.P) Filter تظهر انها 1.22-% من الناتج المحلي الاجمالي النفطي و 2.20% من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي اي انها ضمن الحد الادنى وهناك امكانية لزيادة الائتمان بما يقارب 7% دون الخوف من التأثير على الاستقرار المالي في الاقتصاد[1]، كما أن الفجوة التمويلية المحتملة للمشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة في العراق تبلغ حوالي (9) تريليون دينار عراقي اي بنسبة 5% من الناتج المحلي الاجمالي تقريباً.[2]

ومع ذلك، فإن وجود مجموعة من التحديات غالبًا ما تقيد التمويل الفعال للقطاع الخاص، مما يؤدي الى خلق فجوة بين طلب القطاع الخاص على التمويل وعرض هذا التمويل من الجهات الفاعلة في القطاع المالي، وبالتالي فان هذه الفجوة تؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والذي ينعكس تأثيرها على تنمية القطاع الخاص و خلق فرص العمل.

ومن أجل البدء في معالجة فجوة الائتمان بشكل عام و الفجوة التمويلية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وضع البنك المركزي العراقي هدفين رئيسيين لتقليص هذه الفجوة.

الاهداف الرئيسة للاستراتيجية الوطنية للاقراض المصرفي في العراق 2024-2029

اولاً زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 4% من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بحلول عام 2029 والذي يعادل 7 ترليون دينار تقريباً.

ثانياً زيادة الائتمان الممنوح للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة بنسبة 3% من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بحلول عام 2029 والذي يعادل 5 ترليون دينار تقريباً (55% من الفجوة المقدرة) اي تمويل ما يقارب 100,000 مشروع.

ولتحقيق هذين الهدفين تم وضع مجموعة من الاهداف الاستراتيجية الفرعية بضمن محاور اساسية لمعالجة المعوقات التنظيمية والفنية التي تؤثر في نشاط الاقراض في العراق بجانبيه (العرض والطلب) ومحاولة سد الفجوات في تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل عام وقطاع المشاريع بشكل خاص من

[1] البنك المركزي العراقي – تقرير الاستقرار المالي 2022 – العدد 13 - 2023

[2] تم الاستناد الى منهجية مؤسسة التمويل الدولية في استخراج فجوة تمويل MSMEs في العراق - وثيقة Market Bite - 2022

التمويل عن طريق رسم خارطة طريق وتفضيلات تأشيرية توجه المؤسسات التمويلية المختلفة المحلية والاجنبية نحو قطاعات معينة لتمويلها.

وتأسيساً على ماسبق يستند منهج هذه الاستراتيجية الى الاستهداف المخطط الفعال من خلال تحديد الاهداف الرئيسية لتنمية الاقتصاد، و تقييم الوضع الحالي لتمويل القطاع الخاص، مع الاخذ بالحسبان السياسات الحكومية وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وصولًا لاقتراح سياسات وبرامج محددة لتنمية القطاعات وتحديد المحاور الاستراتيجية لخلق بيئة ملائمة لعمل المؤسسات التمويلية في اطار التوجه العام للحكومة.

جدول المحتويات

اولاً ألرؤية والإطار العام لتنمية القطاع الخاص في العراق _____ 12

1.1 استراتيجية تنمية القطاع الخاص في العراق 2014-2030 _____ 12

1.2 رؤية العراق 2030 _____ 12

1.3 خطة التنمية الوطنية 2018-2022 _____ 13

1.4 البرنامج الوزاري العراقي 2023 _____ 13

1.5 الخطة الاستراتجية الثالثة للبنك المركزي العراقي _____ 14

ثانياً البناء على أسس أفضل الممارسات والمبادئ الدولية _____ 16

ثالثاً تحليل الوضع الراهن لتمويل القطاع الخاص في العراق _____ 17

3.1 نظرة عامة على القطاع المالي العراقي _____ 17

3.1.1 المصارف في العراق _____ 17

3.1.2 المؤسسات المالية غير المصرفية في العراق _____ 20

3.1.3 الأسهم ورأس المال الاستثماري _____ 20

3.1.4 مقدمو التكنولوجيا المالية _____ 21

3.1.5 الشمول المالي في العراق _____ 21

3.2 نظرة عامة على قطاع المشاريع في العراق _____ 22

3.2.1 مبادرات الإقراض الحالية للقطاع الخاص من البنك المركزي العراقي 23

3.2.2 تصنيف المشاريع في العراق _____ 24

3.2.3 تحديات ممارسة الأعمال في العراق _____ 26

رابعاً استخلاص القيود الموجودة والفرص المتاحة للائتمان المصرفي في العراق باستخدام تحليل S.W.O.T **36**

اولاً نقاط الضعف - Weaknesses 36

ثانياً التهديدات - Threats 37

ثالثاً عناصر القوة - Strengths 38

رابعاً الفرص - Oppotunities 39

خامساً الأهداف والتدابير الإستراتيجية **40**

5.1 المحاور الاساسية والأهداف الإستراتيجية الفرعية 40

5.2 الإجراءات وخطط العمل 42

اولاً جمع البيانات وإدارة المعرفة 42

ثانياً الإطار القانوني والتنظيمي 43

ثالثاً تطوير القطاع المالي 44

رابعاً تعزيز تمويل المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة 47

خامساً الشمول المالي للمشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة ومحو الأمية 49

سادساً الحوكمة والتنسيق **52**

اولاً اصحاب المصلحة الرئيسيون في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاقراض المصرفي 52

ثانياً مصفوفة المسؤوليات والتنسيق 53

قائمة الأشكال **54**

قائمة الجداول **54**

قائمة المختصرات **55**

اولاً: الرؤية والإطار العام لتنمية القطاع الخاص في العراق

حددت الحكومة العراقية رؤيتها لتنمية القطاع الخاص في العراق من خلال سياسات وخطط متنوعة تهدف إلى تنويع هيكل الاقتصاد الوطني، يتضمن هذا التوجيه الحكومي تركيزاً قوياً على تعزيز ودعم مؤسسات القطاع الخاص، ولا سيّما تحسين وصول القطاع الخاص لمصادر التمويل من خلال تنمية القطاع المالي.

ونظرًا لتفويض البنك المركزي العراقي جهةً إشرافية تركز على تحقيق الاستقرار والعمق المالي وعده اساساً لتعزيز النمو المستدام والتوظيف والازدهار في العراق، يلعب البنك دورًا رئيسياً في تفعيل وتنفيذ العديد من هذه الأولويات الوطنية. فيتمثّل هذا الدور بضمان أن يمارس القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي دورًا أكثر فاعلية في توفير التمويل اللازم لتحقيق النمو وخلق فرص العمل. وبما يتناسق مع الاستراتيجيات والخطط التي وضعتها الحكومة لتعزيز ودعم القطاع الخاص، ومنها:

1.1 استراتيجية تنمية القطاع الخاص في العراق 2014-2030

خارطة طريق لتنمية القطاع الخاص أنشأها مجلس الوزراء ، بالتشاور مع ممثلين عن القطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين، لتوحيد جهود تنمية القطاع الخاص للمدة من 2014-2030.

الهدف الرئيس للإستراتيجية هو تحفيز نمو وتطور القطاع الخاص العراقي، وذلك عبر تحسين بيئة الأعمال، وجذب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب، وتوفير التوجيه للقطاع الخاص. يأتي هذا في إطار تفعيل المادة 25 من الدستور العراقي التي تشير إلى ضرورة دعم وتطوير القطاع الخاص.

تم تصميم الاستراتيجية على أربع ركائز رئيسة، حيث يركز التركيز بشكل خاص على تحسين بيئة الأعمال ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتشمل الركائز: فهم القطاع الخاص، تحسين بيئة الأعمال، برنامج تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وركيزة التنفيذ.

وتعكس رؤية الإستراتيجية تطلعًا لتحقيق قطاع خاص وطني مزدهر وقادر على المنافسة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مع المساهمة في التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وإيجاد فرص العمل.

وتتضمن أيضًا برنامج لتحفيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط السياسات والقوانين وتوفير وصول للتمويل. كما يسعى البرنامج إلى فهم دقيق للقطاع الخاص وضمان تنفيذه بكفاءة وفي الوقت المناسب.

1.2 رؤية العراق 2030

إطار شامل لتحقيق التنمية المستدامة في الدولة تم إصدارها في عام 2019، بالتناغم مع استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030، الهدف من الرؤية هو بناء مستقبل مستدام يركز على تحقيق توازن بين الاقتصاد والبيئة والعدالة الاجتماعية.

اذ تتطلع الحكومة العراقية في رؤيتها إلى إقامة اقتصاد متنوع يقوم على التنمية المستدامة، يكون القطاع الخاص فيه الرائد في عمليات التنمية والنمو الاقتصادي. تسعى الرؤية لتحقيق حياة آمنة ومتميزة للمواطنين، تتسم بالاستقرار والتنوع الاقتصادي والعدالة والحوكمة الرشيدة.

تتناول رؤية العراق 2030 خمسة أولويات وطنية تشمل بناء الإنسان وتعزيز الحوكمة الرشيدة وتحقيق الاقتصاد المتنوع وبناء المجتمع الآمن وضمان البيئة المستدامة. كل واحدة من هذه الأولويات تتضمن أهدافًا محددة لتحقيق تقدم ملموس في مختلف المجالات.

من خلال تركيزها على تطوير القطاع المالي، تهدف الرؤية إلى تعزيز دور القطاع الخاص بوصفه شريكًا استراتيجيًّا في تحقيق التنمية. يشمل ذلك توسيع الائتمان المتاح للقطاع الخاص، وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

وتحدد الرؤية أهدافا محددة لكل أولوية وتسعى لتحقيقها في إطار زمني محدد. وهذا يشمل تخفيف الفقر، وخلق فرص عمل لائقة، وتحسين نظام التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز اللامركزية الإدارية ومكافحة الفساد، وتحسين كفاءة القطاع النفطي، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز ثقافة التسامح والحوار، وتعزيز القيم المواطنة.

1.3 خطة التنمية الوطنية 2018-2022

مبادرة رئيسية تم تطويرها بموجب رؤية 2030، وهدفها دفع الاقتصاد نحو التقدم وبناء مجتمع صحي متماسك يحتضن الجميع. تتعامل الخطة مع تحديات اقتصادية مثل التخلف المصرفي، القطاع الغير رسمي، ودور محدود للقطاع الخاص.

وفي سياق تطوير القطاع الخاص والتوظيف والتنمية المالية، حددت الخطة أهدافًا استراتيجية، مثل الإصلاح الاقتصادي الشامل وتعزيز دور القطاع الخاص وتقليل معدّلات البطالة. وركزت على الاقتصاد الكلي والتحديات، مثل دور المصارف المحدود في تمويل الاستثمارات وتأثير أسعار الفائدة على الائتمان.

وركزت على أهداف السياسة النقدية في تعزيز الإفصاح والشفافية في القطاع المصرفي وتعزيز الشمول المالي. يتناول الفصل الخامس منها القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال والاستثمار، مع تركيز على زيادة مساهمة القطاع الخاص وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كذلك من تحديات وأهداف الخطة، ضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتحديات المتعلقة بالتضخم وأسعار الصرف. وتتضمن الأهداف تحقيق استقرار التضخم وادامة استقرار أسعار صرف الدينار العراقي.

وركزت أيضًا على الحاجة لتعزيز دور البنوك في تمويل الاستثمارات وزيادة تأثير أسعار الفائدة. وتتناول الأهداف الوسائل المحتملة لتعزيز الشمول المالي على سبيل المثال .

ومن ثم فإنّ خطة التنمية تسعى بشكل علم الى تحقيق توازن اقتصادي واستدامة، وتُعدُّ التحديات المحددة والأهداف ووسائل الإنجاز جزءًا من الجهود الوطنية لتحسين الوضع الاقتصادي وتعزيز التنمية في العراق.

1.4 البرنامج الوزاري العراقي 2023

برنامج عمل للحكومة يؤكد على أهمية القطاع الخاص بشكل عام، والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة MSMEs بشكل خاص ودورها في استمرارية عملية التنمية الاقتصادية في العراق، وإصلاح القطاع الخاص.

يأتي تنفيذ هذا البرنامج عبر مجموعة من السياسات والاجراءات اللازمة لمواجهة مشاكل العراق الاقتصادية والمالية والبنيوية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام والتوظيف والازدهار في العراق.

1.5 الخطة الاستراتجية الثالثة للبنك المركزي العراقي

تم تصميم هذه الاستراتيجية استكمالًا للاستراتيجيات السابقة وبالاعتماد على رؤية البنك المركزي ورسالته وانطلاقاً من اهدافه ووظائفه الاساسية التي حددها القانون.

حددت الخطة الاستراتيجية الثالثة للبنك المركزي العراقي سبعة أهداف رئيسية يحتوي كل منها على عدد من الأهداف الفرعية وعلى النحو الآتي:

اولاً **دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي**

- استقرار المستوى العام للاسعار.
- استقرار سعر الصرف.
- ادارة الاحتياطيات وفق افضل الممارسات.
- تحسين جودة وهيكلة العملة العراقية.

ثانياً **تعزيز التحول الرقمي وتنشيط الدفع الالكتروني وتدعيم الامن السيبراني في البنك المركزي والقطاع المصرفي.**

- تطوير البنية التحتية التقنية للبنك المركزي العراقي وتنمية البنى التحتية في القطاع المصرفي.
- تعزيز نضوج الامن السيبراني وحماية البيانات.
- العمل على تحقيق التحول الرقمي والتمكين التقني لعمليات البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي.
- تبنى التوجه الاستراتيجي في تطوير معمارية بيئة الدفع الالكتروني.
- تنفيذ مشاريع التقنيات المالية (Fintech).
- تعزيز إجراءات الحوكمة الالكترونية واطر العمل الدولية لرفع مستوى النضوج للعمليات المتعلقة بتقنية المعلومات.

ثالثاً **تعزيز الشمول المالي**

- تعزيز الشمول المالي وتحسين مؤشراته.
- التثقيف المالي.

رابعاً **الحفاظ على نظام مالي رصين يضمن حقوق المتعاملين فيه**

- تطوير القطاع المصرفي.
- تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية.

- حماية حقوق المستهلكين الماليين.
- الاستدامة المالية للقطاع المصرفي.

خامساً **تطوير البنية التنظيمية وتنمية قدرات الموارد البشرية في البنك المركزي العراقي**

- تطوير الموارد البشرية.
- تطوير البنية التنظيمية والتحتية.
- تعزيز ممارسات ادارة المخاطر.

سادساً **تعزيز مكانة البنك المركزي العراقي محلياً ودولياً**

- تعزيز العلاقات المحلية.
- تعزيز مكانة البنك الدولية.

سابعاً **تعزيز الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بما ينسجم مع تطور المعايير الدولية.**

- تعزيز امتثال القطاع المصرفي.
- تعزيز امتثال المؤسسات المالية غير المصرفية.
- تعزيز مكانة البنك دوليًا.
- تعزيز الاطر التنظيمية والرقابية الميدانية والمكتبية.

ثانياً: البناء على أساس أفضل الممارسات والمبادئ الدولية

اعترف المجتمع الدولي على نطاق واسع بالمؤسسات الخاصة بشكل عام، والمشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة MSMEs بشكل خاص، بوصفها محركات مهمة للابتكار والنمو وخلق فرص العمل والتماسك الاجتماعي. على وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، غالبًا ما يكون الائتمان المُقدَّم للقطاع الخاص نسبَة الى الناتج المحلي الإجمالي منخفضًا في كثير من البلدان، في حين أنّ قروض المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة تمثّل نسبة أصغر من الائتمان التجاري، فضلًا عن أنّ الافتقار إلى البنية التحتية المالية المتطورة تشكّل تحديات امام الوصول للتمويل.[3]

نظرة عامة على المبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

- تحديد الاحتياجات والثغرات التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قاعدة الأدلة.
- تعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المصرفي التقليدي.
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى أدوات وقنوات التمويل غير التقليدية المتنوعة.
- تعزيز الشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، بما في ذلك الشركات غير الرسمية.
- ويدعم تنظيم التصميم مجموعة من أدوات التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، مع ضمان الاستقرار المالي وحماية المستثمرين.
- تحسين الشفافية في أسواق تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز المهارات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة والرؤية الاستراتيجية.
- اعتماد مبادئ تقاسم المخاطر لأدوات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المدعومة من القطاع العام.
- تشجيع الدفع في الوقت المناسب في المعاملات التجارية والمشتريات العامة.

المصدر: المبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. ص 4.

في حين أنّ بعض الجوانب التي تطرقت إليها المبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تمويل المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة تقع خارج نطاق أو اختصاص البنك المركزي ، إلّا إن المبادئ تُعدُّ معيارًا يتم من خلاله قياس الوضع المالي الحالي للقطاع الخاص العراقي تم الاسترشاد بها فضلاً عن الخطط الاستراتيجية للحكومة الوطنية لتثبيت التوصيات والإجراءات المقترحة في هذه الاستراتيجية.

[3] مجموعة العشرين/منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. نوفمبر 2015. المبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة . ص 1.

ثالثاً: تحليل الوضع الراهن لتمويل القطاع الخاص في العراق

3.1 نظرة عامة على القطاع المالي العراقي

3.1.1 المصارف في العراق

تهيمن المصارف بشكل كبير على القطاع المالي العراقي، حيث يبلغ إجمالي قاعدة الأصول المصرفية 198.7 تريليون دينار عراقي (حوالي 150.5 مليار دولار أمريكي) في عام 2022 وعلى الرغم من العدد الكبير من المصارف بشكل عام، إلا أن النظام المصرفي في العراق تهيمن عليه سبع مصارف مملوكة للدولة. والتي استحوذت على 81% من إجمالي الأصول، و90% من إجمالي الودائع، و84% من إجمالي الائتمان النقدي.

الجدول :1 توزيع القطاع المصرفي في العراق (2022)

	المصارف المملوكة للدولة	المصارف الخاصة
تقليدي	3	33
اسلامي	1	30
متخصص	3	-
المجموع	7	63
نسبة اجمالي الأصول	%81.30	%18.70
نسبة اجمالي الودائع	%89.81	%10.19
نسبة اجمال الائتمان النقدي الممنوح	%83.73	%16.27

يظهر الجدول (1) هيمنة المصارف المملوكة للدولة على على القطاع المصرفي حيث تمثل ما يزيد عن 81% من اجمالي اصول القطاع المصرفي، 90% كم اجمالي الودائع، 84% من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح تمثّل نسبة كبيرة منه قروضًا مباشرة وخصم حوالات للحكومة مما يضعف سيولتها وملاءتها وربحيتها.

وكما يتبين، فإنّ المصارف الخاصة المتبقية والبالغ عددها 63 مصرفًا – المحلية والأجنبية على حد سواء – عادة ما تكون صغيرة الحجم، وتمثل ما يزيد قليلاً عن 19% من إجمالي أصول القطاع المصرفي و16% من إجمالي القروض المُقدَّمة في العراق.

عليه فإنّ الإقراض الإجمالي أو العمق المالي في العراق محدود، اذ يعادل إجمالي الائتمان المُقدَّم الى القطاع الخاص (9.14%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي النفطي و (21.39%) من الناتج المحلي غير النفطي، وهو أقل بكثير من نظرائه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA. وبينما ترتفع نسبة ائتمان القطاع الخاص من المصارف عند إزالة النفط من الناتج المحلي الإجمالي، فلا يزال هناك مجال كبير لتعزيز الائتمان للقطاع الخاص بما يتماشى مع البلدان الإقليمية النظيرة.

الشكل 1: نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA

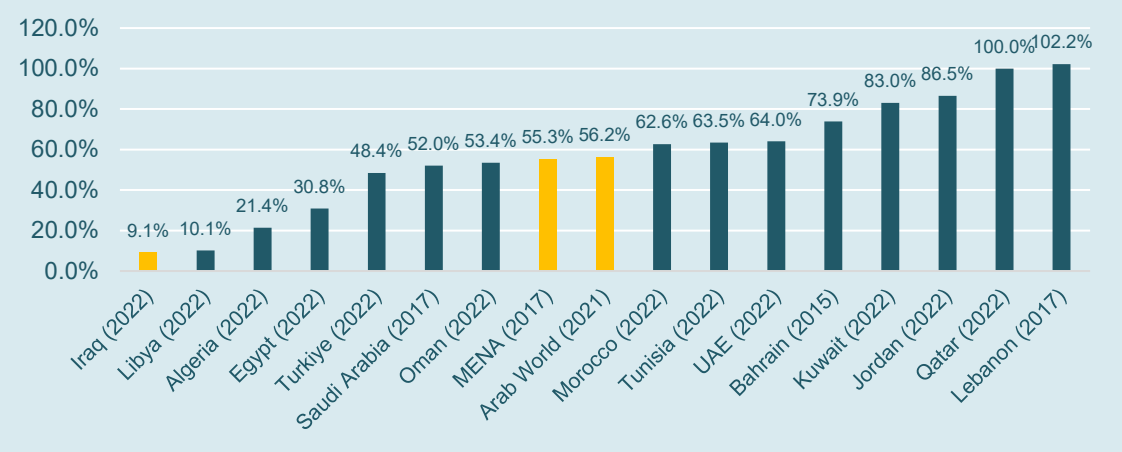

المصدر: البنك الدولي- الائتمان المحلي للقطاع الخاص من المصارف (% من الناتج المحلي الإجمالي)، بيانات العراق / البنك المركزي العراقي.[4]

فضلًا عما سبق، فإنّ نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع داخل القطاع المصرفي في العراق منخفضة بشكل كبير حيث بلغت 46.9% في عام 2022، وهو أقل من الحد الأقصى البالغ 75% الذي فرضه البنك المركزي العراقي، مما يدل بشكل أكبر على السيولة الزائدة داخل القطاع المصرفي وإمكانية التوسع نحو مزيد من الائتمان بشكل عام في العراق، ونظرًا إلى أنّ المصارف المملوكة للدولة تميل إلى استيعاب ودائع أكثر من المصارف الخاصة، نرى انخفاض نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع وبشكل خاص للمصارف الحكومية (بنسبة 43.8٪ مقابل 74.5٪ للمصارف الخاصة في عام 2022).

يتم توزيع جزء كبير من إجمالي الائتمان في العراق على القطاع العام، وهو ما يمثّل استمرار مزاحمة الائتمان للقطاع الخاص.

الشكل 2: توزيع الائتمان النقدي من قبل القطاعين العام والخاص

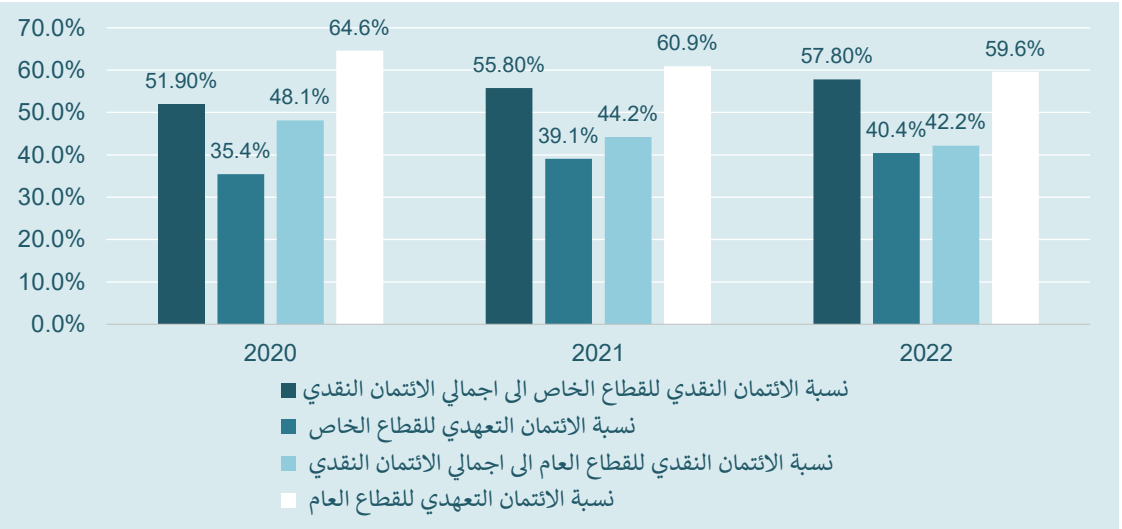

[4] للمزيد يُنظر: https://data.worldbank.org/indicator/FD.AST.PRVT.GD.ZS

من حيث جودة المحفظة، يعاني سوق الائتمان في العراق من ارتفاع نسب القروض المتعثرة في الإقراض التجاري بشكل عام، مما يزيد من تثبيط الإقراض للقطاع الخاص بشكل عام، على الرغم من أن معدل القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي واستمرت في الانخفاض في السنوات الأخيرة، من 12.68% في 2018 إلى 7.2% في 2022.

الشكل 3: معدل القروض المتعثرة إلى الائتمان النقدي في القطاع المصرفي العراقي

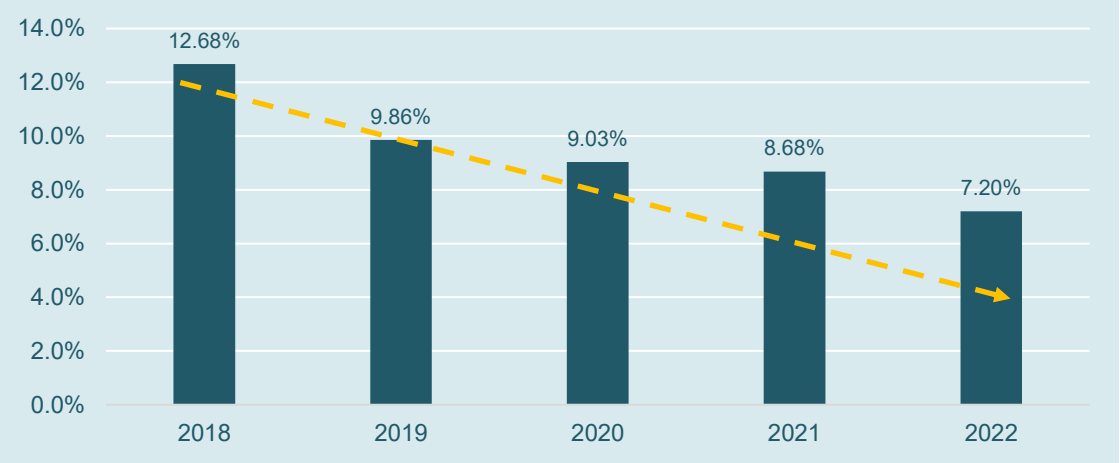

اما من حيث توزيع القروض المتعثرة فقد كانت مرتفعة بشكل خاص في قطاعات التمويل والتأمين 66% تقريبا والصناعة التحويلية 46% تقريبا والتجارة والمطاعم 20% تقريبا في عام 2021. كما تجاوزت معدّلات القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي الائتمان النقدي 10% للقروض الزراعية، قطاعات التجارة والخدمات المجتمعية في عام 2021. وبالنظر إلى ذلك، فإن المخاطر المتصورة لإقراض القطاع الخاص بشكل عام يزيد من متطلبات الضمانات لتغطية مخاطر الائتمان الممنوح.

الشكل 4: نسبة القروض المتعثرة لكل قطاع إلى الائتمان النقدي الممنوح

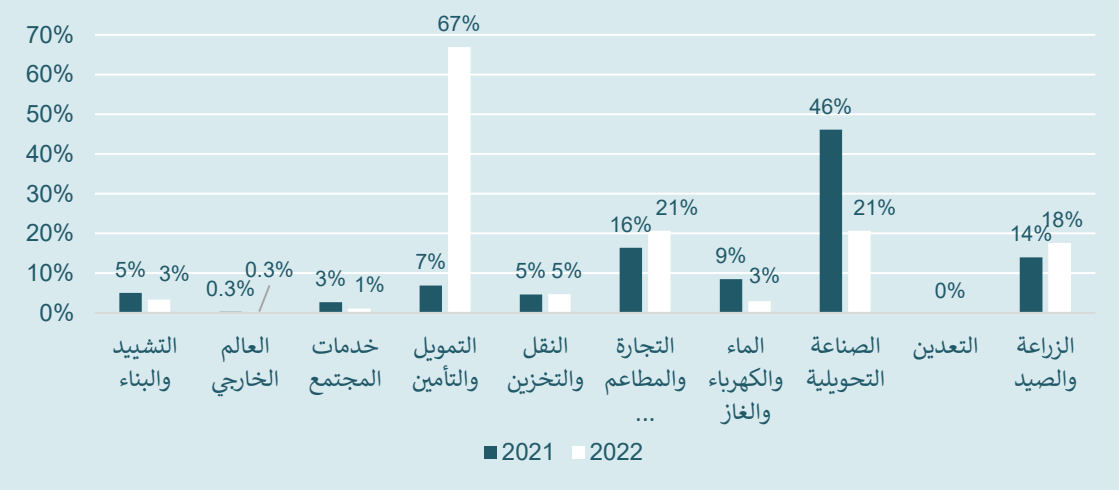

تقدير فجوة الائتمان

تم استعمال طريقة Hodrick-Preccot H.P Filter التي اقترحتها لجنة BCBS في حساب فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي Credit GAP to GDP في العراق و اظهرت:

- وجود فجوة سالبة مع اعتماد بيانات الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بنسبة (1.22-%) وذلك للزيادة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية.
- وجود فجوة موجبة في حال اعتماد بيانات الناتج المحلي الاجمالي من دون النفط بنسبة (2.20%) وذلك لزيادة الائتمان المُقدَّم للقطاع الخاص بنسبة (18.39%) خلال عام 2022 عنه في 2021.

وهذا يشير الى أنّ الائتمان المصرفي يمكن ان يزداد من دون ان يؤثر في الاستقرار داخل النظام المالي العراقي، مع مراعاة المعايير والاسس الواجب توافرها عند منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

3.1.2 المؤسسات المالية غير المصرفية في العراق

في الأسواق الناشئة، يؤدي قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية (مؤسسات التمويل الاصغر، مؤسسات التمويل الاستهلاكي، مؤسسات التمويل التأجيري، .....الخ) دورًا كبيرًا في توسيع خيارات التمويل بشقيها الانتاجي والاستهلاكي بطريقة لا تزاحم القطاع المصرفي وإنّما تغطي الجوانب التي لايغطيها، مما يتطلب اتخاذ تدابير لدعم وتسهيل نمو قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية وإزالة العقبات التي تعوق تطور هذا القطاع.

لا يزال دور المؤسسات المالية غير المصرفية (NBFI) الخاصة بتمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة محدود نسبيًّا، اذ يُعدُّ قطاع التمويل الأصغر العراقي من أصغر القطاعات في المنطقة، اذ تضرر بشكل خاص من الأزمات السابقة على مدى العقد الماضي مع وجود شركتين فقط مختصتين في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاضعة للاشراف والتنظيم من قبل البنك المركزي، ومؤسسات تمويل اصغر خاضعة لاشراف جهات تنظيمية اخرى (الامانة العامة لمجلس الوزراء – دائرة المنظمات غير الحكومية).

3.1.3 الأسهم ورأس المال الاستثماري

تاسس سوق الاوراق المالية في العراق عام 2004 ويتم فيه تداول اسهم الشركات المساهمة وفقا الى اللائحة التنظيمية للتداول، إلّا أنّه لا يزال صغيرًا نسبيًا اذ يبلغ إجمالي القيمة السوقية حوالي 10 مليار دولار أمريكي اعتبارًا من مايس 2020 (تبلغ نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5٪) وهي أقل بشكل كبير مقارنةً مع الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تتراوح بين 25% إلى 90%.[5]

وخلافاً لدول مثل مصر، يفتقر العراق إلى سوق مالية صغيرة الحجم مثل بورصة النيل التي قد تكون بمثابة مصدر لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولم يتم إنشاء الأطر التنظيمية لخيارات التمويل البديلة مثل رأس المال

[5] البنك الدولي، المرصد الاقتصادي للعراق، 2023، ص 26.

الاستثماري والأسهم الخاصة، ونتيجة لذلك، فإنّ أسواق الأسهم ورأس المال الاستثماري لا تمثل في الوقت الحاضر قنوات لتمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

3.1.4 مقدمو التكنولوجيا المالية

قطاع التكنولوجيا المالية في العراق يتألف في الأساس من عدد محدود من الصناعات الفرعية، ويركز بشكل رئيسي على المدفوعات عبر الهاتف المحمول والمدفوعات الإلكترونية، يشهد اعتماد التكنولوجيا المالية في العراق تحدياً على الرغم من التقدم المحرز، ومن التحديات الموجودة لدى القطاع المالي هو وجود نقص في الاستثمار في مجال المبادرات التكنولوجية المالية ووضع التنظيمات المتعلقة بها مقارنةً بالدول المجاورة الا ان هناك عدة عوامل تساهم في هذه الحالة:

- لا يزال جزء كبير من الافراد والشركات لا يتعاملون مع المصارف ويفتقرون إلى حساب في مؤسسة مالية (أو حساب نقدي عبر الهاتف النقال).
- تمثل التكلفة المرتفعة نسبيًا لخدمات الإنترنت والهاتف المحمول مقارنة بمستويات الدخل عاملًا مقيدًا للطلب على الخدمات المالية الرقمية.
- يسعى البنك المركزي العراقي الى تعزيز الثقة بأمان المدفوعات الالكترونية وعبر الإنترنت والحد من تفضيل الافراد والشركات للدفع النقدي عند التسليم في معاملات التجارة الإلكترونية.

على الرغم من وجود خدمات الدفع الالكتروني في العراق، إلا أن دورها لا يقارن بالدول الإقليمية الأخرى. اذا ما يزال الدفع نقدًا هو المسيطر عند التسليم والتحويلات المصرفية على الأساليب السائدة للدفع في العراق، مما يعيق اعتماد طرائق الدفع الالكترونية.

يتم تنظيم المعاملات الإلكترونية في العراق بموجب قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية. ومع ذلك، لا يتم تنظيم الأعمال التجارية عبر الإنترنت والتكنولوجيا على هذا النحو في العراق. وهذا يعني أن مواقع التجارة الإلكترونية وتطبيقات الهاتف النقال لا تعتبر من الناحية القانونية بمنزلةأعمال تجارية، إلّا إذا كان لها عنوان مكتب فعلي في العراق. ولذلك، تختار الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بشكل عام تسجيل أعمالها كشركات "فعلية" للحصول على الاعتراف القانوني.

3.1.5 الشمول المالي في العراق

يُعرّف الشمول المالي على أنه "حصول الأفراد والشركات في المجتمع على منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم - المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين - ويتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة"[6]، وقد حدد البنك المركزي العراقي الشمول المالي عاملًا رئيسًا في تعزيز الاستقرار المالي وزيادة العمق الماليمن خلال اعتماد العديد من المبادرات لتعزيز الشمول المالي.

على الرغم من ذلك، لا يزال الشمول المالي يمثل تحديًا كبيرًا في العراق، إذ إنّ 16% فقط من البالغين لديهم حسابات في مؤسسات مالية، وهو أقل بكثير من المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 47% في عام 2021 .

[6] للمزيد يُنظر: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion

الجدول 2: مؤشرات مختارة للشمول المالي

مؤشر الشمول المالي (العمر 15+)	العراق (2017)	العراق (2021)	متوسط منطقة MENA (2021)	متوسط العالم العربي (2021)
حساب المؤسسة المالية	%20	%16	%47	%39
الأموال المقترضة في العام الماضي	%63	%53	%51	%49
يمثل مقدمي الخدمات المالية الرسميين منها	%3	%4	%11	%10
يمثل الأهل والأصدقاء	%52	%44	%39	%38
الأموال التي تم توفيرها في العام الماضي	%31	%37	%35	%35
من بينها، تم حفظها لدى مؤسسة مالية رسمية	%2	%2	%11	%10
الدفع الالكتروني الذي تم إجراؤه	%19	%14	%40	%32

المصدر: المؤشر العالمي للشمول المالي 2021، المؤشر العالمي للشمول المالي 2017.

يتتبع البنك المركزي العراقي العديد من المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالشمول المالي، مثل عدد فروع المصارف لكل 100.000 شخص بالغ في العراق، انتشار خدمات الدفع الإلكتروني بين السكان، ومعدّلات النمو في أحجام الحسابات المصرفية والبطاقات الإلكترونية والمحافظ الرقمية. وفي كل من هذه المجالات، يخطو العراق خطوات كبيرة لتحسين وضعه مقارنةً بالدول الاقليمية مع العمل على زيادة حجم الائتمان للقطاع الخاص.

الشكل 5: عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ في عام 2021

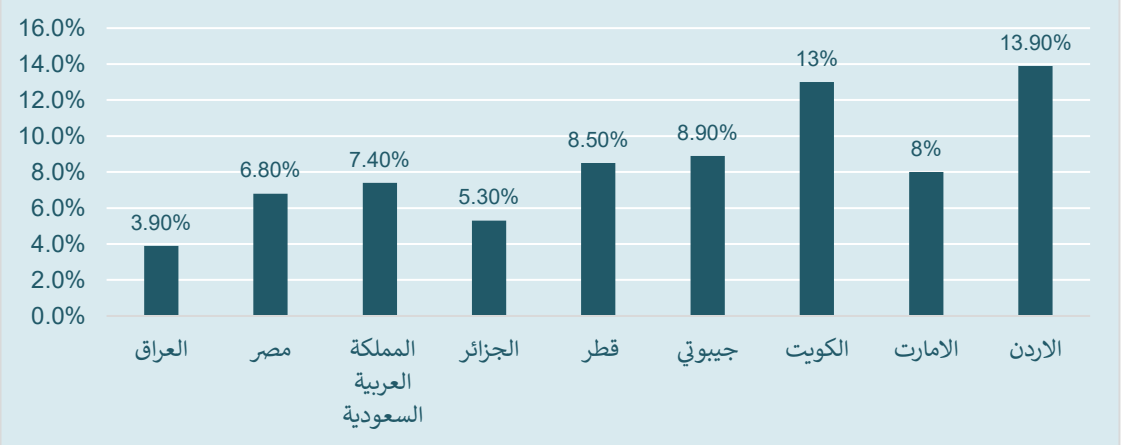

المصدر: البنك المركزي العراقي - تقرير الاستقرار المالي - 2022.

3.2 نظرة عامة على قطاع المشاريع في العراق

يؤدي القطاع الخاص بصورة عامة والمشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة دورًا كبيرًا في خلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية (مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات والسلع المقدمة)، وتلبية احتياجات السوق المحلية، ومن ثَمَّ تقليل الاعتماد على السوق الخارجي لهذه السلع والخدمات.

وعلى الرغم من ذلك، فإن بيئة الاستثمار و الأعمال العامة في العراق تمثّل تحديًا، ويتم التعامل معها بالمثل سواء للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة او المؤسسات والمشاريع الأكبر حجمًا من حيث اللوائح والتنظيمات،

وتدفع معدّل الضريبة نفسه ولا تحصل على معاملة تفضيلية من حيث الالتزامات او العقود و المناقصات الحكومية.[7]

3.2.1 مبادرات الإقراض الحالية للقطاع الخاص من البنك المركزي العراقي

مبادرة التريليون دينار

هي برنامج اقراضي تم الإعلان عنه من قبل المركزي في حزيران 2015 بهدف خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة . ويهدف البرنامج إلى تقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على النمو وخلق فرص العمل. وبموجب هذه المبادرة، التي وصل حجم التخصيص المرصود لها إلى أربعة تريليون دينار بحلول عام 2022 هدف البنك المركزي في البداية إلى زيادة التمويل الممنوح للقطاع الخاص الى تريليون دينار عراقي (أي ما يعادل 800 مليون دولار أمريكي تقريبًا) على شكل قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة، مع التركيز على المشاريع التي تشارك في التصنيع والزراعة والقطاعات الأخرى ذات إمكانات النمو العالية.

تُمنح القروض للمصارف بسعر فائدة منخفض وتهدف إلى استخدامها للاستثمار في المعدات والمرافق والموارد الأخرى التي ستساعد المشاريع على التوسع وخلق فرص العمل. ونتيجة لذلك، فإنّ معظم الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق اليوم يرتبط بمبادرة التريليون دينار، وبحلول نهاية عام 2023، ارتفع عدد المستفيدين من مبادرة الاربعة ترليون دينار إلى 17,658 مستفيد، بإجمالي قروض تصل إلى حوالي 2.9 تريليون دينار.

وكما يتبين، فإن مبادرة التريليون دينار دينار تؤدّي دورًا مهمًّا في تزويد المصرف المحلية بتسهيلات إعادة التمويل بأسعار تنافسية للغاية لتقليل تكلفة تمويل القطاع الخاص. وفي حين لا يزال هناك مجال إضافي لاستهداف المبادرة بشكل أكبر لاستهداف المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد بدلاً من المشاريع الكبيرة أو شراء العقارات، فإنّه تمّ إعادة تقييم المبادرة في مطلع العام 2023 وأصبح توجيهها للتركيز بشكل أكبر على استهداف المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص بدلا من المشاريع الكبيرة او قروض الإسكان.

الشكل 6: المبالغ الممنوحة لمبادرة تريليون دينار

[7] مؤسسة التمويل الدولية. Market Bite العراق –– 2022.

مبادرة الخمسة تريليون دينار

بوصفها مبادرة مصاحبة لمبادرة التريليون دينار اطلق البنك المركزي مبادرة الخمسة تريليونات دينار تم الإعلان عنها في الوقت نفسه من عام 2015، والفرق بين الاثنين هو القناة المستخدمة والمستفيدين المستهدفين. ووصل حجم المبالغ المصروفة بضمن هذه المبادرة قرابة 11.5 تريليون دينار في نهاية عام 2023 بهدف تمويل قروض الاسكان و المشاريع الكبيرة والصناعية والزراعية والخدمية من خلال البنوك المملوكة للدولة فقط. وكان النجاح الرئيس للمبادرة هو قروض الإسكان والبناء المُقدَّمة عن طريق المصرف العقاري وصندوق الاسكان العراقي، إذ تمّ منح قرابة 11 تريليون دينار وكان عدد المستفيدين حوالي 200 الف مواطن من المصرف العقاري وصندوق الاسكان، وليس لتمويل المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة أو غيرها من المشروعات. على سبيل المثال، فقط 225 مشروعًا صغيرًا ومتوسطًا يذكر أنّه تم تمويلها من قبل المصرف الصناعي ضمن مبادرة الخمسة تريليونات دينار في عام 2022.

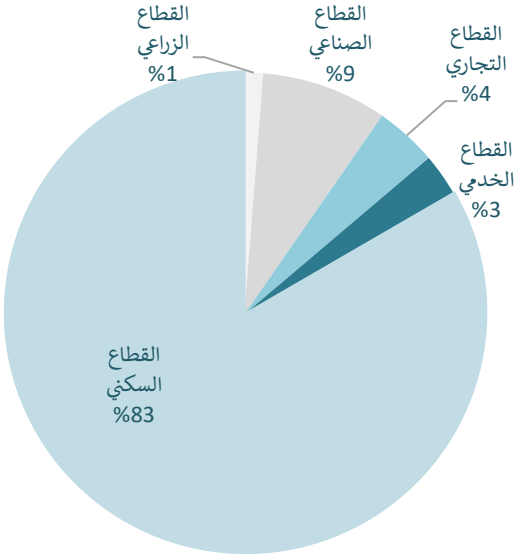

الشكل 7: إجمالي مبالغ الممنوحة بحسب القطاعات (مبادرة التريليون دينار)

الشكل 8: لمبالغ الممنوحة ضمن المبادرة الموجهة للمصارف الحكومية

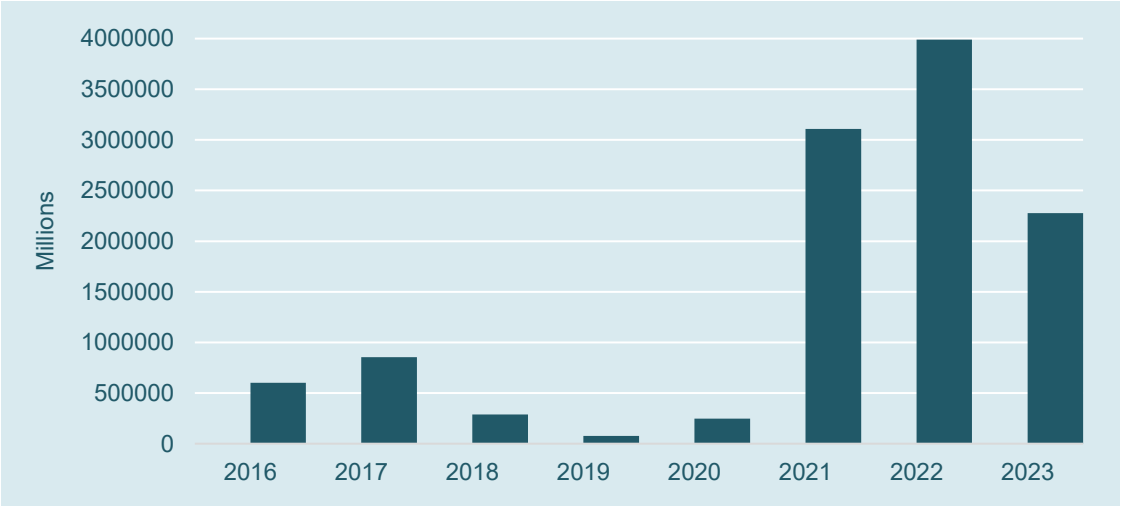

3.2.2 تصنيف المشاريع في العراق

أحد اهم التحديات الخاصة في فهم نطاق وحجم قطاع المشاريع في العراق، بالإضافة إلى فجوة التمويل المحتملة ، هو أنّ العراق يفتقر إلى تصنيف قياسي موحّد للمشاريع.

اذ تحدّد وزارة التخطيط العراقية الشركات الصغيرة والمتوسطة في السوق وفقا لعدد الموظفين لديها (انظر الجدول 3)، في حين يصنف اتحاد الصناعات العراقي (IFI) الشركات الصغيرة والمتوسطة على أساس رأس المال

المستثمر وعدد الموظفين (انظر الجدول 4). في حين تصنف وزارة الزراعة المشاريع الزراعية على اساس مساحة الاراضي المستغلة للمشروع (انظر جدول 5).

الجدول 3: تصنيف المشاريع بحسب وزارة التخطيط

التصنيف	المعيار
صغرى	من 1 إلى 3 موظفين بما في ذلك المالك
صغير	من 4 إلى 9 موظفين بما في ذلك المالك
متوسطة	من 10 إلى 20 موظفًا بما في ذلك المالك
الكبيرة	اكثر من 20 موظفاً

المصدر: وزارة التخطيط

الجدول 4: تصنيف المشاريع بحسب اتحاد الصناعات العراقي

تصنيف	المعيار
صغير جدًا	رأس المال أقل من 10 مليون دينار عراقي وأقل من 5 موظفين
صغير	رأس المال أقل من 100 مليون دينار عراقي و5 إلى 10 موظفين
واسطة	رأس المال أقل من 1 مليار دينار عراقي و11 إلى 49 موظفا
كبير	رأس المال من 1 إلى 6 مليار دينار عراقي وأكثر من 50 موظفا
كبير جدًا	رأس المال أكثر من 6 مليار دينار عراقي وأكثر من 50 موظفا

المصدر: اتحاد الصناعات العراقي

الجدول 5: تصنيف المشاريع بحسب وزارة الزراعة

التصنيف	المعيار
صغير	اقل من 10 الاف دونم
متوسط	اقل من 50 الف دونم
كبير	اكثر من 200 الف دونم

إنّ عدم وجود تصنيف موحّد للمشاريع في العراق يجعل توفير إحصاءات دقيقة عن عدد المشاريع وحالتها بصورة عامة والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة يُعدُّ أمرًا صعبًا. على وفق تقدير يستند إلى مصادر عدّة، يوجد هناك ما بين 377.000 و840.000 مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط في العراق. ويبدو أنّ كثافة هذه المشاريع في العراق أقل بشكل ملحوظ مما هي عليه في الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ; على سبيل المثال، هناك خمسة أضعاف عدد المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تركيا وضعف هذا العدد في الجزائر (وهما دولتان لهما أحجام سكانية متقاربة).

على الرغم من انخفاض كثافة المشاريع الصغرى الصغيرة والمتوسطة في العراق، إلّا أنّها تستمر في تأدية دور مهم في جميع قطاعات الاقتصاد خارج قطاع النفط والغاز الموجه للتصدير، حيث تولّد ما يصل إلى 90٪ من فرص العمل في القطاع الخاص.

الجدول 6: العدد التقديري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية

قطاع	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة	
	الحد الادنى	الحد الاعلى
المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في التجارة	151,684	337,969
المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في الصناعة	18,850	42,000
المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في الزراعة	37,700	84,000
المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأخرى	168,766	811,781
المجموع	377,00	840,000

المصدر: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ 2023: احتياجات التمويل ذات الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية . تقريرمتعدد المصادر: منظمات المجتمع المدني NGOs، ومؤسسة التمويل الدولية IFC، الدراسة الاستقصائية لل GIZ لتقدير عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة .التقديرات الفردية لا تضاف إلى المجموع حيث تم تقديرها بشكل مستقل.

قدر الجهاز المركزي للإحصاء العراقي (CSO) عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي 26.345، منها 181 فقط مشروع متوسط الحجم، وبما أنّ المشاريع المتوسطة الحجم عادة ما تساهم بشكل كبير في الصادرات في البلدان النامية، فإنّ ضعف تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصناعية في العراق قد يشكّل عائقًا أمام زيادة صادرات العراق غير النفطية. كما وتشمل الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي بشكل خاص انخفاض المعرفة المصرفية والإدارة المالية، وعدم وجود سندات ملكية للأراضي التي يتم بناء المرافق عليها، والافتقار إلى السياسات المناسبة لحماية الصناعات الوليدة .

الجدول 7: العدد التقديري للمشاريع الكبيرة في القطاعات الصناعية والزراعية

قطاع	عدد المشاريع
المشاريع والمتوسطة التي تعمل في الصناعة	781
المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في الزراعة	20

يوضح الجدول (7) ان عدد المشاريع الكبيرة محدود جدًا لاقتصاد كاقتصاد العراق إذ يوجد فقط 781 مشروعًا صناعيًا جزء منها معطّل لاغراض فنية او لعائديته العامة (مملوك للدولة)، في حين يوجد 20 مشروعًا كبيرًا في القطاع الزراعي اي ما يقارب 4 ملايين دونم فقط في بلد يُصنَّف انه من البلدان عالية خصوبة التربة، وهذا يؤشر ضعفًا إمّا في تحفيز الاستثمار في هذين القطاعين او في حماية المنتوج الوطني وتفعيل الجدار الكمركي مما يشجّع المستثمرين والممولين في الدخول بقوة الى هذين القطاعين مما يسهم في تنوع الاقتصاد العراقي وتقليل الاستيرادات.

3.2.3 تحديات ممارسة الأعمال في العراق

يواجه القطاع الخاص العراقي, والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، بيئة أعمال مليئة بالتحديات، وفقًا لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال، الذي يقيم مدى ملاءمة البيئة التنظيمية لبدء شركة محلية وتشغيلها، احتل العراق المرتبة 172 من بين 190 دولة من قبل البنك الدولي في عام 2020، مع وضوح التحديات

الرئيسة بما في ذلك إنفاذ العقود، والتجارة عبر الحدود، وعلى وجه الخصوص، الحصول على الائتمان (حيث احتل العراق المرتبة 186 من بين 190 دولة).[8]

الجدول 8: ترتيب العراق في تقرير ممارسة الأعمال 2020 مقارنة بنظرائه الإقليميين

عنوان	العراق	الأردن	عمان	قطر
بدء النشاط التجاري	154	120	32	108
استخراج تراخيص البناء	103	138	47	13
الحصول على الكهرباء	131	69	35	49
تسجيل الملكية	121	78	52	1
الحصول على الائتمان	186	4	144	119
حماية المستثمرين	111	105	88	157
دفع الضرائب	131	62	11	3
التجارة عبر الحدود	181	75	64	101
فرض العقود	147	110	69	115
حل الافلاس	168	112	97	123
الإجمالي (من 190 اقتصادًا)	172	75	68	77

المصدر: البنك لادولي: ممارسة الأعمال 2020 الملف الاقتصادي: العراق.

الاحتياجات الائتمانية للمشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

يشكّل الوصول إلى التمويل عائقاً رئيسًا أمام نمو أعمال المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق. اذ يواجه قطاع المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة نقصًا كبيرًا في التمويل من القطاع المالي الرسمي ومعدّلا منخفضًا جدًا للخدمات المصرفية المعروضة لها، إذ إنّ 8٪ فقط من المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة العراقية لديها حساب مصرفي للمشروع و16٪ منها لديها حساب شخصي.

الشكل 9: النتائج الرئيسية من استبيان GIZ العراق عن المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة

1	2	3	4
اغلاق الكثير من المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في غضون 5 سنوات بسبب عدم الحماية والبيئة غير المشجعة بما في ذلك التحديات في الوصول الى التمويل.	اكثر من 90% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديها اقل من 30 موظفاً، في حين ان اكثر من 50% منها لديها ثلاثة موظفين او اقل.	لا تثق المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكل عام في القطاع المصرفي من جهة، مع انخفاض المعرفة المصرفية بشكل عام من جهة اخرى.	اعتماد المشاريع الصغرى الصغيرة والمتوسطة على التعاملات النقدية في العراق وضعف استخدام الدفع الالكتروني.

[8] البنك الدولي. سهولة ممارسة الأعمال 2020

5	6	7
تحتاج المشاريع الى التمويل القصير والمتوسط وطويل الاجل	معدل التمويل الذي تحتاجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو 45 مليون دينار عراقي، في حين يتجاوز تمويل المشاريع الكبيرة سقف المليار دينار	تفتقر المشاريع عموماً الى الضمانات المناسبة، ولا يستطيع سوى عدد قليل منها 16% تقديم ضمانات مناسبة.

المصدر: GIZ الاحتياجات الأولوية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة العراقية مايو 2023.

كل هذه التحديات دفعت الى صعوبة حصول المشاريع الكبرى على التمويل اللازم ، وتوجه المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة إلى البحث عن التمويل من مصادر أخرى، بشكل خاص من الأسرة والمعارف على سبيل المثال، فإن غالبية 25% من المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة العراقية التي شملتها دراسة مؤسسة التمويل الدولية والتي استخدمت التمويل قصير الأجل حصلت على هذا التمويل من المعارف والاصدقاء.[9]

مراقبة حجم ونوعية الإقراض للمشاريع

ونظراً لعدم وجود تصنيف موحّد للمشاريع في العراق، يتم التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عادةً حالها حال المشاريع الكبرى لأغراض إعداد التقارير الرسمية أمراً صعباً على جميع المستويات في الوقت الحاضر، ومن ثَمَّ يصعب عملية فصل بيانات الائتمان التي يتم جمعها بين المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، مما يجعل التقديرات الدقيقة للائتمان المصرفي والخدمات المقدمة للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة (مقابل المشاريع الأخرى) أمرًا صعبًا. نظرًا لأن المبدأ الأول رفيع المستوى لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تمويل المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة هو "تحديد احتياجات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والفجوات وتحسين قاعدة الأدلة"، فإن هناك مجالًا لتعزيز جمع بيانات المشاريع في العراق وحسب تصنيف وطني موحّد لها.

على الرغم مما تقدم أشارت مصادر مختلفة إلى أنّ إقراض المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة يمثل 9% من إجمالي الإقراض في العراق في عام 2017 - مقارنة بشكل سلبي مع المتوسط العالمي البالغ 26%، مما يدل على الندرة النسبية في التمويل الرسمي للمشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة في العراق. ومن الواضح أن المعروض من الإقراض للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة لا يلبي الطلب بشكل كامل، حيث تم تقدير إجمالي الطلب على تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق حسب بيانات البنك المركزي المتوفرة ومنهجية مؤسسة التمويل الدولية حوالي 14.2 ترليون دينار (~8% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لسنة 2022)، مما يترك فجوة تمويلية محتملة للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة تبلغ حوالي 9 ترليون دينار.[10]

[9] مؤسسة التمويل الدولية. *Market Bite* في العراق – الانتعاش الاقتصادي يخلق فرصة للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة. تشرين الثاني 2022.

[10] مؤسسة التمويل الدولية *Market Bite* – الانتعاش الاقتصادي يخلق فرصة للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة نوفمبر 2022.

تقدير فجوة التمويل للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة

في وثيقة Market Bite للعراق الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية في تشرين الثاني 2022 وبتحديث البيانات من قبل البنك المركزي العراقي، تم تقدير وجود فجوة تمويلية محتملة للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق تبلغ حوالي 9 ترليون دينار . واستندت تقديرات هذا البنك إلى تقديرات ومنهجية مؤسسة التمويل الدولية وكما يأتي :

تقدير الطلب على تمويل المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة:

- تقديرات مؤسسة التمويل الدولية لعدد الشركات الصغيرة والمتوسطة في العراق : 608,500
- متوسط حجم القرض الذي تطلبه الشركات حسب الوثيقة اعلاه حوالي 45 مليون دينار
- النسبة المئوية للشركات التي شملتها الدراسة والتي أعربت عن حاجتها إلى الاقتراض: 52%
- التقدير الناتج لإجمالي الطلب على التمويل : حوالي 14.2 ترليون دينار (~8% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لسنة 2022)

تقدير عرض تمويل المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة:

- التقدير لاجمالي العرض لتمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة : 5.3 ترليون دينار موزعة على مختلف مصادر التمويل المتاحة كـ(المصارف، العائلة والاصدقاء، مصادر غير رسمية)

فجوة التمويل:

- الفجوة المالية المقدرة: 14.2 ترليون دينار – 5.3 ترليون دينار = 9 ترليون تقريبًا

ان هذه التقديرات المستندة الى الوثيقة المذكورة انفاً، هي تقديرات تقريبية لفجوة تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق، وعليه فإن هذه الاستراتيجية وضعت في مقدمة اولوياتها استخدام اساليب جمع البيانات المختلفة واجراء المسوحات الإضافية متعددة المعايير (على سبيل المثال، عدد المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة، ومصادر تمويلها وأحجام القروض المطلوبة في حال احتياج المشاريع لها وحسب التصنيف الموحد للمشاريع ....وغير ذلك من المعايير المعتمدة) يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التحسين لهذه التقديرات مع مرور الوقت .

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية وثيقة Market Bite في العراق – الانتعاش الاقتصادي يخلق فرصة للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة. تشرين الثاني 2022; البنك المركزي العراقي : دائرة الاحصاء والابحاث.

توضح هذه البيانات الدور المحدود الذي يلعبه قطاع المصارف في المجال الهام لتوفير الائتمان للشركات. يرون المصارف أنّ الإقراض للقطاع الخاص بشكل عام وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص يشكل مخاطر أعلى مقارنة بالبدائل التي قد تحقق أرباحًا أعلى، مثل العمليات النقدية والإقراض للحكومة والإقراض التجزيئي. يشير الفحص المالي للعديد من المصارف الرئيسة إلى أن صافي الدخل من الفوائد يمثل نسبة صغيرة جدًا من الدخل التشغيلي الإجمالي للمصارف، مما يدل على التحديات التي تواجهها مصارف العراق في توفير الائتمان للشركات.

تحديات البنية التحتية الائتمانية تقيّد تمويل القطاع الخاص في العراق

إنّ إقراض القطاع الخاص (والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة) من المصارف في العراق مقيد بعدة عوامل مقيدة في البنية التحتية لسوق الائتمان، فضلاً عن البيئة القانونية، وعلى وجه الخصوص، فإنّ الجوانب المذكورة بما يلي تحدُّ من إقراض القطاع الخاص:

- محدودية المعلومات الائتمانية والتقارير.
- عدم وجود آليات لتقاسم المخاطر أو صناديق الضمان.
- التحديات المتعلقة بتسجيل الضمانات.
- هيمنة القطاع غير الرسمي في قطاع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- ضعف العمليات القانونية المتعلقة بالمسائل التجارية (على سبيل المثال، المحاكم المتخصصة بالقضايا والمطالبات الصغيرة المحدودة، الاعسار، ... وغيرها)

تعريف البنية التحتية الائتمانية للبنك الدولي

> "البنية التحتية للائتمان هي مجموعة القوانين والمؤسسات التي تتيح الوصول بكفاءة وفعالية إلى التمويل والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المسؤول اجتماعيا من خلال إعداد التقارير الائتمانية والمعاملات المضمونة وسجلات الضمانات، والإعسار وحل الديون"

المصدر: البنك الدولي. https://www.worldbank.org/en/topic/creditinfrastructure

المعلومات الائتمانية وإعداد التقارير

يعمل البنك المركزي العراقي على خلق بيئة تمكينية لإقراض الأعمال بدايةً من خلال إنشاء قسم لتبادل المعلومات الائتمانية (قسم تبادل معلومات الائتمان) في عام 2016 مكلّف بأداء دوري "مكتب الائتمان" و"سجل الائتمان" .

تُعدُّ وظائف السجل الائتماني ضرورية لتمكين البنك المركزي العراقي والحكومة من تصميم تدابير السياسة الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص ذات الصلة وتنفيذها، لا سيّما من خلال مراقبة مستويات الاقتراض والمخاطر المرتبطة بها في البلاد، فضلاً عن ذلك فإن وظائف مكتب الائتمان تُعدُّ أمرًا بالغ الأهمية لتحديد درجة الائتمان لكل مؤسسة مقترضة/مشاريع صغرى وصغيرة ومتوسطة الحجم. لبناء وتأسيس سجل سمعة إيجابي بناءً على قروضها المصرفية السابقة أو الجارية، ويمكن بعد ذلك استخدام هذا التصنيف الائتماني من قبل المؤسسات الاقراضية لدراسات طلبات الاقراض وتحديد مستوى الضمانات وحسب السجل الائتماني مما قد يسهل تمويلها في المستقبل.

على الرغم من أهمية قسم تبادل معلومات الائتمان التابع للبنك المركزي العراقي في تسهيل الإقراض وتحقيق بعض التحسينات، إلا أنه لا يزال غير فعال نسبيًا في تقليل مخاوف المصارف بشأن موثوقية تاريخ الائتمان للعملاء. يعود ذلك إلى المشكلات المتعلقة بعدم اكتمال البيانات وعدم وجود عمليات لاحقة فعالة. علاوة على ذلك، لا توجد حاليًا مكاتب ائتمان خاصة أو مشاركة معلومات الائتمان، سواء لمشاركة معلومات المستهلكين أو معلومات الأعمال. وهذا يزيد من التحديات التي تواجهها المصارف في تقييم المخاطر واتخاذ قرارات الإقراض بناءً على معلومات موثوقة وشاملة.

وفقًا لمؤسسة التمويل الدولية، اعتبارًا من عام 2019، كان لدى قسم تبادل معلومات الائتمان تغطية 1.3% فقط من السكان البالغين في العراق, وكانت البيانات مقتصرة على ثلاثة أنواع فقط من المنتجات الائتمانية: القروض الاستهلاكية، وبطاقات الائتمان، وقروض المركبات.[11]

قام البنك الدولي في تقريره لممارسة أنشطة الأعمال، ضمن تقييمه في فئة الحصول على الائتمان بتقييم عمق المعلومات الائتمانية المتاحة من مكاتب الائتمان والسجلات، بالإضافة إلى التغطية (بنسبة ٪ من البالغين) لأي مكاتب ائتمان أو سجلات في بلد ما. حصل العراق على أدنى درجة ممكنة في عام 2020 (0 من 8) في موضوع المعلومات الائتمانية، وسجل أقل بكثير من أقرانه في المنطقة.

الجدول :9 ترتيب المعلومات الائتمانية للعراق في تقرير ممارسة الأعمال 2020 مقارنة مع أقرانه

	العراق	الأردن	عمان	قطر	متوسط منطقة الـ MENA
المعلومات الائتمانية (سجل 0-8)	0	8	6	8	5.3

المصدر: البنك الدولي ممارسة الأعمال 2020. الملف الاقتصادي: العراق.

نظرًا إلى افتقاره التغطية والتقييم، فإنّ قسم تبادل معلومات الائتمان الحالي في البنك المركزي العراقي لا يُمَكّن المصارف من تقليل مخاطر الائتمان (أي عن طريق الحد من عدم تناسق المعلومات) وزيادة الإقراض، مما يحد من الإقراض المحتمل للقطاع الخاص، وللمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، مقارنة بالمشاريع الكبرى.

الجدول :10 تفاصيل المعلومات الائتمانية للعراق في تقرير ممارسة الأعمال 2020

مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-8)	مكتب الائتمان	سجل الائتمان	نتيجة
هل يتم توزيع البيانات عن كل من الشركات والأفراد؟	0	0	0
هل يتم توزيع البيانات الائتمانية الإيجابية والسلبية؟	0	0	0
هل يتم توزيع البيانات الواردة من تجار التجزئة أو شركات المرافق – بالإضافة إلى البيانات الواردة من البنوك والمؤسسات المالية؟	0	0	0
هل يتم توزيع ما لا يقل عن سنتين من البيانات التاريخية؟	0	0	0
هل يتم توزيع البيانات الخاصة بمبالغ القروض التي تقل عن 1% من دخل الفرد؟	0	0	0
بموجب القانون، هل يحق للمقترضين الوصول إلى بياناتهم في مكتب الائتمان أو السجل الائتماني؟	0	0	0
هل تستطيع البنوك والمؤسسات المالية الوصول إلى المعلومات الائتمانية للمقترضين عبر الإنترنت؟	0	0	0
هل يتم تقديم درجات ائتمان المكتب أو التسجيل كخدمة ذات قيمة مضافة لمساعدة البنوك والمؤسسات المالية على تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين؟	0	0	0

المصدر: البنك الدولي تقرير ممارسة الأعمال 2020. الملف الاقتصادي: العراق.

[11] مؤسسة التمويل الدولية *Market Bite* الانتعاش الاقتصادي يخلق فرصة للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة نوفمبر 2022

ضمان الأموال وتقاسم المخاطر

من المعترف به أن تسهيلات ضمان الائتمان تلعب دورًا رئيسًا في معالجة إخفاقات السوق وتشجيع الإقراض للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة لضمانات الائتمان في السوق العراقية، فإن توفير الضمانات في الوقت الحاضر يقتصر في الغالب على الشركة العراقية للكفالات المصرفية

تسجيل الضمانات (العقارية والمنقولة) وتقييمها وحبس الرهن

إن استخدام الضمانات التقليدية (أي العقارات غير المنقولة) مقيد في العراق، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الاعتماد المفرط على الضمانة الشخصية (الكفالة) والتي عادة ما تتمثل في كفالة الموظفين الحكوميين ذوي الرواتب الثابتة.

في حين أن تسجيل الضمانات العقارية أمر ممكن، إلا أن هناك تحديات كبيرة تتعلق بتقييم هذه الضمانات وتملكها في حالة التخلف عن السداد.

ينص القانون العراقي على أنه لا يمكن للدائن أن يطالب بملكية ضمانات فورية في حالة التخلف عن السداد، ولكن يتعيّن عليه تقديم طلب للحصول على رهن عقاري ليتم طرحه للبيع بالمزاد العلني ، مما يخلق حالة من عدم اليقين والتأخير. بالإضافة إلى ذلك، يحد القانون العراقي من الإخلاء في حالة كون العقار يمثل دار السكن الرئيسي، الامر الذي يعيق استخدامها كضمانات، والتركيز على استخدام العقارات الثانوية.

يفتقرالعراق في الوقت الحاضر إلى التشريعات ذات الصلة لإنشاء سجل للضمانات المنقولة للإقراض، مما يجعل من المستحيل على المصارف تسجيل الضمانات المنقولة مثل المركبات أو المعدات، ونظرًا إلى أنّ أصول العديد من المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة قد تكون في الغالب ذات طبيعة منقولة، فإن هذا يخلق قيودًا على إقراض المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة.

بيّن تقرير البنك الدولي لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال ضمن تقييمه في فئة الحصول على الائتمان، مؤشرًا قويًا للحقوق القانونية، إذ يقيم على وجه التحديد الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين فيما يتعلق بالمعاملات المضمونة، وقد حصل العراق على أدنى درجة ممكنة في عام 2020 (0 من 12) في هذا المجال وكما مبين في الجدول (13).

الجدول :11 تفاصيل حول قوة الحقوق القانونية (المتعلقة بالائتمان) في العراق في ممارسة الأعمال 2020

مؤشر قوة الحقوق القانونية	نتيجة
هل يوجد في الاقتصاد إطار قانوني متكامل أو موحد للمعاملات المضمونة يمتد إلى إنشاء وإعلان وإنفاذ المعادل الوظيفي للمصالح الضمانية في الأصول المنقولة؟	لا
هل يسمح القانون للشركات بمنح حق ضماني غير حيازي في فئة واحدة من الأصول المنقولة، دون اشتراط وصف محدد للضمانات؟	لا
هل يسمح القانون للشركات بمنح حق ضماني غير حيازي في جميع أصولها تقريبا، دون اشتراط وصف محدد للضمانات؟	لا
هل يجوز أن يمتد الحق الضماني إلى الأصول المستقبلية أو الأصول المكتسبة بعد ذلك، وهل يمتد تلقائيا إلى المنتجات والعائدات والبدائل للأصول الأصلية؟	لا

بوصف عام للديون والالتزامات المسموح بها في اتفاقيات الضمانات؛ هل يمكن تأمين جميع أنواع الديون والالتزامات بين الأطراف؟ وهل يمكن أن تتضمن اتفاقية الضمان الحد الأقصى للمبلغ الذي تثقل عليه الأصول؟	لا
هل يوجد سجل ضمانات قيد التشغيل لكل من الكيانات المدمجة وغير المدمجة، ويكون موحدًا جغرافيًا وحسب نوع الأصول، مع قاعدة بيانات إلكترونية مفهرسة باسم المدين؟	لا
هل يوجد سجل ضمانات قائم على الإشعار يمكن من خلاله تسجيل جميع المعادلات الوظيفية ؟	لا
هل يوجد سجل ضمانات حديث يمكن من خلاله السماح بالتسجيل والتعديل والإلغاء والبحث عبر الإنترنت من قبل أي طرف ثالث مهتم؟	لا
هل يُدفع للدائنين المضمونين أولاً (أي قبل المطالبات الضريبية ومطالبات الموظفين) عندما يتخلف المدين عن السداد خارج إجراءات الإعسار؟	لا
هل يتم الدفع للدائنين المضمونين أولاً (أي قبل المطالبات الضريبية ومطالبات الموظفين) عند تصفية الشركة؟	لا
هل يخضع الدائنون المضمونون لوقف تلقائي للتنفيذ عندما يدخل المدين في إجراء إعادة تنظيم تحت إشراف المحكمة؟ هل يحمي القانون حقوق الدائنين المضمونين من خلال توفير أسباب واضحة للإعفاء من الوقف ووضع حد زمني لذلك؟	لا
هل يسمح القانون للأطراف بالاتفاق على التنفيذ خارج المحكمة في وقت إنشاء المصلحة الضمانية ؟ هل يسمح القانون للدائن المضمون ببيع الضمان من خلال المزاد العلني أو المناقصة الخاصة، وكذلك يسمح للدائن المضمون بالاحتفاظ بالأصول لسداد الدين؟	لا

المصدر: ممارسة الأعمال 2020. الملف الاقتصادي: العراق.

إن الاعتماد الحالي على الضمانة الشخصية (الكفالة) يمثل تحدي للعديد من المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في توفيره، وبما يؤدي الى الحد بشكل أكبر من حجم القروض المحتملة، وقد يجبر اصحاب المشاريع على استخدام العائلة والأصدقاء المقربين للعمل كضامنين، مما يخلق حواجز أمام أولئك الذين لديهم شبكات أضعف أو الفئات المهمشة تقليديًا (مثل النساء والشباب).

تسجيل الشركات والمشاريع والطابع غير الرسمي

يشكّل القطاع غير الرسمي أيضًا تحديًا كبيرًا في العراق ومع معاملة المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة بشكل مماثل للمشاريع الكبيرة من حيث التسجيل والضرائب تشير المصادر إلى أن أكثر من 50٪ من الشركات والمشروعات الاقتصادية في العراق غير مسجلة، إذ تُعدُّ عملية التسجيل في العراق صعبة نسبياً وفقاً لمؤشر ممارسة الاعمال (2020) حيث يحتل العراق المرتبة (154 من بين 190 دولة) في مؤشر بدء الاعمال التجارية.

الجدول :12 درجات البنك الدولي في ممارسة الأعمال "بدء الأعمال التجارية"

منظمة التعاون الاقتصادي	MENA	العراق	مؤشر
الإجراء (عدد الخطوات)			
4.9	6.5	8	للرجال
4.9	7.1	9	للنساء

منظمة التعاون الاقتصادي	MENA	العراق	مؤشر
	الوقت المطلوب (بالأيام)		
9.2	19.7	26	للرجال
9.2	20.3	27	للنساء
3.0	16.7	34.2	التكلفة (% من دخل الفرد)
7.6	8.9	14.6	الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (% من دخل الفرد)

المصدر: ممارسة الأعمال 2020. الملف الاقتصادي: العراق.

إن التكلفة المرتفعة نسبيًّا لتسجيل الأعمال التجارية والإجراءات الشكلية تخلق حوافز للتهرب الضريبي والفساد, وفي نهاية المطاف، تقلل من الإقراض للقطاع الخاص، حيث تركز المؤسسات المالية على اقراض المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الرسمية (على الرغم من أن الإقراض الشخصي لأغراض تجارية قد لا يزال محتملاً ، من خلال الاقتراض باسم صاحب العمل).

إن انتشار الأعمال التجارية غير الرسمية يخلق تحديا للشركات والمشاريع الخاصة الرسمية، إذ إنّ الشركات والمشاريع الخاصة غير الرسمية عادة ما تتجنب الضرائب، فضلا عن الأشكال الأخرى المحتملة من الإجراءات التنظيمية.

لقد اتخذت الحكومة العراقية عدد من الاجراءات بخصوص العملع على تسهيل اجراءات تسجيل الاعمال التجارية المحلية والاجنبية من خلال نافذة الكترونية على الموقع الرسمي لدائرة تسجيل الشركات-وزارة التجارة، ويوضح الشكل رقم (10) الخطوات الرئيسة الحالية لعملية تسجيل الشركات.

الشكل 10: الخطوات الرئيسية الحالية لعملية تسجيل الشركات

1	حجز الاسم التجاري (غرف التجارة في المحافظات)
2	الحصول على خطاب الاسم التجاري (اتحاد الغرف التجارية)
3	الحصول على خطاب برأس مال الشركة (اي مصرف مرخص)
4	التسجيل الالكتروني عبر الموقع الرسمي لدائرة تسجيل الشركات
5	تسجيل الشركة في دائرة تسجيل الشركات – وزارة التجارة
6	اطلاق وديعة رأس المال وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات ، البنك المركزي العراقي
7	اجراءات مابعد التسجيل ك: • الجهة القطاعية • وزارة العمل • الهيئة العامة للضرائب

عوائق قانونية إضافية أمام تعزيز تمويل القطاع الخاص والمشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة

في الوقت الحاضر، لا تُعدُّ الإجراءات القانونية ميسّرة ومسهّلة لتمويل المؤسسات المالية في العراق، على الرغم من أنّ للعراق فرعًا من المحاكم المدنية الابتدائية التي تنظر في القضايا التجارية فقط. ونتيجة لذلك، فإن عملية تعامل المصارف مع الإجراءات القانونية مرهقة وتستغرق وقتًا طويلاً ومكلفة نسبيًا (أي مع ارتفاع تكاليف المعاملات بالنسبة للمصرف).

في العديد من البلدان حول العالم، تتعامل محاكم المطالبات الصغيرة بكفاءة مع الإجراءات القانونية المتعلقة، على سبيل المثال، بحبس الرهن. إذ تتميز محاكم المطالبات الصغيرة الفعالة بالتخصص في الدعاوى المدنية والتجارية في كثير من الأحيان على وجه التحديد والتي تتناول مبالغ صغيرة نسبيًا من المال، وخاصة قضايا التعويض المالي. وتتبع هذه المحاكم عادةً إجراءات سريعة ومبسطة لتقليل التكاليف وسرعة الحل، وغالبًا ما تتم تسوية الدعاوى القضائية من قبل المحاكم البلدية أو القضاة في يوم واحد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام القانوني العراقي مرهق عندما يتعلق الأمر بالقضايا المتعلقة بإعسار الأعمال, وإنقاذ الأعمال, وإعادة التأهيل.

رابعاً: استخلاص القيود الموجودة والفرص المتاحة للائتمان المصرفي في العراق باستخدام تحليل S.W.O.T

ملخص القيود المفروضة على تمويل القطاع الخاص

يمكن تلخيص كل ما سبق بعدد من القيود المهمّة التي تعيق توفير قدر أكبر من التمويل للقطاع الخاص بشكل عام والمشاريع الصغرى الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص. ومن المتوقع أن يكون لمعالجة بعض هذه القيود أو كُلّها (وهو الهدف النهائي لهذه الاستراتيجية) تأثير إيجابي على توجيه المزيد من تمويل القطاع المالي نحو القطاع الخاص. تشمل القيود الرئيسة أمام تمويل القطاع الخاص التي تم تحديدها في العراق ما يأتي :

W	S
T	O

اولاً: نقاط الضعف - Weaknesses

- يفتقر العراق حالياً إلى تصنيف وطني موحّد للمشاريع، مما يؤدي إلى صعوبة جمع بيانات وإحصاءات السوق والقطاع المالي وبحسب التصنيف لهذه المشاريع مما يعيق فهم التأثير المحتمل لمختلف الإجراءات الإستراتيجية على قطاع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- إن الأطر القانونية والمؤسسية المتعلقة بحقوق الملكية، وتسجيل الأعمال التجارية، وإنفاذ العقود، وتحصيل الديون، وحجز الرهن، والملاءة المالية، والفساد وغيرها، تخلق تحديات لبيئة الأعمال بشكل عام وللمصارف العاملة في إقراض القطاع الخاص على وجه التحديد.
- كما وذكر صندوق النقد الدولي، فإنّ "هذه العوامل تجعل من الصعب على المصارف القيام بإدارة سليمة للمخاطر، وتعقيد إجراءات استرداد الأصول في حالة الإعسار/التخلف عن السداد".[12]
- تمثل الضمانات تحديًا كبيرًا لتمويل القطاع الخاص، وفي حالة المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة فانها عادةً ما تملك أصولا منقولة مثل المعدات والمخزونات، لكن من ضمن متطلبات المصارف عادةً وجود كفيل شخصي يتقاضى راتبا (الكفيل) او ضمانات الأصول الثابتة مثل العقارات، او كلاهما.
- عدم وجود سجل للضمانات المنقولة يؤدي لعدم امكانية المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة اعتماد القيمة المقدرة للأصول الأساسية مثل المعدات والمركبات للحصول على التمويل.
- إن ضعف السجل الائتماني (خاصة فيما يتعلق بالمعلومات الائتمانية التاريخية عن المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة) والطابع غير الرسمي الغالب عليها فضلاً عن ضعف التقارير المالية للعديد من هذه المشاريع يجعل عدم تناسق المعلومات تحديا رئيسيا يعيق الإقراض المصرفي لها.
- افتقار القطاع المصرفي إلى تقنيات الائتمان (الصغيرة) المناسبة كـ (الخبرة في الإقراض على أساس التدفق النقدي للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة) والتعامل معها بالمثل مع المشاريع الكبيرة مما ادّى الى قلة الائتمان المعروض لهذه المشاريع فضلاً عن ارتفاع كلفتها.
- إن ارتفاع نسب القروض المتعثرة في القطاع الخاص - التي تعتمد جزئيًا على العوامل المذكورة أعلاه - يؤدي إلى تثبيط إقراض القطاع الخاص من قبل المصارف، لا سيما في ضوء خيارات إعادة التمويل المحدودة بما

[12] تقرير صندوق النقد الدولي القطري رقم 249/19. يوليو 2019. العراق. ص 40.

يتجاوز مبادرة تريليون دينار (التي تضمنت حتى وقت قريب الإقراض لقطاعات أخرى) وعدم كفاية برامج ضمانات الائتمان وتقاسم المخاطر.

- محدودية شبكات الفروع والموارد البشرية للمصارف في العراق مما يسبب ضعف اقراض القطاع الخاص بشكل عام والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، حيث أن المصارف العراقية لها حضور محدود في المحافظات ولا تزال الخدمات المصرفية الرقمية والشمول المالي فيها ضعيفةً.

- ان المؤسسات التمويلية غير المصرفية في العراق محدودة، مع وجود قطاع صغير وغير منظم إلى حد كبير للتمويل الأصغر، وعدم وجود شركات تأجير تمويلي، وندرة في التكنولوجيا المالية . وهذا الافتقار إلى التنوع في مقدمي الخدمات المالية يقلل من حوافز الابتكار وإمكانات نماذج الأعمال التنافسية التي قد تخدم بشكل أكثر فعالية القطاعات المهمّشة (مثل المشاريع الصغرى والصغيرة، وتلك الموجودة في المناطق النائية، وما إلى ذلك).

- ضعف رغبة اصحاب المشاريع بالتوجه الى القطاع المصرفي للحصول على التمويل بسبب الاجراءات المعقدة وعدم رغبة المصارف بتحمل المخاطر فضلاً عن ضعف التوعية المصرفية وحملات التسويق للخدمات المالية التي يقدمونها.

- ضعف المعرفة المالية لاصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

S	W
O	T

ثانياً: التهديدات - Threats

- غياب السياسة الاقصادية المرتكزة على اقتصاد السوق وضعف السياسات العامة.

- صغر حجم القطاع الخاص، وضعف الجدارة المالية والادارية والمحاسبية في قطاع الاعمال.

- ضعف بيئة الاعمال، إذ يقع العراق في المراتب الدنيا في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال مما يؤدي الى انكفاء القطاع الخاص على نشاطات تجارية هامشية وضعف الاقبال على الائتمان في القطاعات الانتاجية.

- غالبا ما تكون المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق غير رسمية إلى حدٍّ ما (غير مسجّلة بالكامل (أو غير مسجّلة على الإطلاق) بسبب عمليات التسجيل المرهقة او التهرب من الضريبة مما يقيد الإقراض المصرفي لها.

- عدم وعي القطاع المصرفي بأهمية تنويع مصادر الايرادات وادارة الميزانية بالشكل الذي يعزز من الموقف المالي للمصرف وتركز نشاطات نسبة كبيرة من القطاع المصرفي على استغلال فجوة سعر الصرف او تمويل الديون الحكومية كفرص ربحية عالية قليلة المخاطر والكلف بالمقارنة مع نشاط الائتمان مما يقيّد توسع هذا النشاط.

- التسرب النقدي وارتفاع نسبة الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي مما يؤدي انخفاض الموارد المالية المتاحة للاقراض وسيادة الاقتصاد النقدي.

- الدور المحدود لسوق الاوراق المالية في توفير قنوات ادخارية تساهم في تمويل القطاع الخاص وتوسيع قدراته المالية.

- ضعف الإطار القانوني لحماية حقوق المصارف في تسوية حالات الاعسار وعدم التسديد وصعوبات اتخاذ الاجراءات القضائية.
- إعراض المؤسسات الحكومية عن التعامل مع القطاع المصرفي الاهلي.
- وجود كيانات غير رسمية تمارس نشاطات اقراضية.
- عزوف جمهور واسع عن التعامل مع القطاع المصرفي لاسباب عديدة منها عدم الثقة وقلة التوعية المصرفية.
- تزايد نشاط المضاربة بالعقارات والدولار والسلع الثمينة على حساب الادخار والاستثمار في القطاع المصرفي.

ملخص الفرص المتاحة للتوسع في الائتمان المصرفي

من خلال تحليل توجه الحكومة للاصلاح الاقتصادي وتحليل الوضع الراهن للقطاع المالي والمصرفي يمكن تحديد مجموعة من نقاط القوة والفرص المتاحة لزيادة تمويل القطاع الخاص.

S	W
O	T

ثالثاً: عناصر القوة - Strengths

+ حرية تحديد اسعار الفائدة من قبل القطاع المصرفي.
+ وجود برامج تدريبية وتطويرية واسعة ومستمرة لتدريب موظفي المصارف.
+ تقديم البنك المركزي الدعم الفني للبنية التحتية المالية والرقابية للقطاع المصرفي، ومنها تطبيق ما يأتي:
  - المنصة الالكترونية لخطابات الضمان.
  - نظام الرقابة على التقارير المصرفية BSRS.
  - تنفيذ مشروع توطين رواتب موظفي الدولة لتوسيع الشمول المالي.
  - نشر ثقافة الدفع الالكتروني لدى الوحدات الاقتصادية.
  - اعتماد اليات الدفع الالكتروني في التحصيل والجباية في المؤسسات العامة.
  - تطبيق معايير الرقابة التحوطية وفقاً لمقررات بازل III.
+ وجود شركة لضمان الودائع بمشاركة المصارف كافة.
+ وجود شركة الكفالات المصرفية لضمان القروض الممنوحة (المشاريع الصغيرة والمتوسطة).
+ وجود قاعدة بيانات مركزية للاستعلام الائتماني CBS في البنك المركزي.
+ وجود ادارات للمخاطر والامتثال ومكافحة غسل الاموال والرقابة الداخلية في المصارف كافة.
+ تطبيق المصارف للمعايير المحاسبية الدولية.
+ تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (الابلاغ المالي).
+ تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMEL بعناصره راس المال، جودة الاصول، الادارة ، والربحية.

S	W
O	T

رابعاً: الفرص - Oppotunities

+ توسع قطاع الاعمال والاستثمار في العراق والحاجة للتمويل.
+ توافر موارد بشرية كبيرة مالية كبيرة وثروات طبيعية كثيرة متنوعة.
+ اطلاق البنك المركزي عدد من المبادرات للمصارف لتقديم قروض القطاع الخاص والعائلي بفوائد رمزية.
+ وجود خطة وطنية للشمول المالي مما يوسع من عدد المتعاملين افراداً وشركات مع القطاع المالي والمصرفي.
+ وجود وحدة تعنى بمراقبة وتطوير قطاع التمويل الاصغر في البنك المركزي، تتولى تنسيق الجهود في هذا المجال ضمن نطاق قطاع المصرفي.
+ تزايد اعداد المصارف الحاصلة على تصنيف وكالات الائتمان الدولية المعتمدة مما يعزز الثقة بها.
+ زيادة رأسمال الشركة العراقية للكفالات المصرفية وتطوير برامج الضمان الخاصة بها.
+ دعم تأسيس مصرف ريادة لتمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
+ دعم انشاء مركز مالي متكامل في بغداد
+ دعم تأسيس شركة وطنية للدفع الالكتروني تساهم في زيادة الشمول المالي وتطوير البنية التحتية المالية.

خامساً: الأهداف والتدابير الإستراتيجية

تماشياً مع الأولويات الوطنية وأفضل الممارسات الدولية وضع البنك المركزي العراقي هذه الاستراتيجية بالتعاون مع الجهات الوطنية ذات العلاقة والمنظمات الدولية الداعمة لمعالجة المعوقات التنظيمية والفنية التي تؤثر على نشاط الاقراض (الانتاجي والاستهلاكي) في العراق بجانبيه (العرض والطلب) ومحاولة سد الفجوات التمويلية لتلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق رسم خارطة طريق وتفضيلات تأشيرية توجه المؤسسات التمويلية المختلفة المحلية والاجنبية لدعم وتطوير المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

ومن أجل البدء في معالجة الفجوة الائتمانية والفجوة التمويلية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وضع البنك المركزي العراقي هدفين رئيسين لتقليص هذه الفجوة.

اولاً زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 4% من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بحلول عام 2029 والذي يعادل 7 ترليون دينار تقريباً.

ثانياً زيادة الائتمان الممنوح للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة بنسبة 3% من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بحلول عام 2029 والذي يعادل 5 ترليون دينار تقريباً (55% من الفجوة المقدرة) اي تمويل ما يقارب 100,000 مشروع.

5.1 المحاور الاساسية والأهداف الإستراتيجية الفرعية

يتطلب تحقيق هذين الهدفين تحديد "أهدافاً استراتيجيةً فرعية" أكثر تفصيلاً لمعالجة العديد من القيود المختلفة التي تم توضيحها في هذه الاستراتيجية لتوفير بيئة أكثر ملاءمة لإقراض القطاع الخاص، وتأسيسًا على ذلك حدد البنك المركزي العراقي الأهداف الفرعية العشرين التالية، والتي تندرج تحت خمسة محاور موضوعية، فُصِّلَت بشكل أكبر في الجداول (14-18) .

الجدول 13: المحاور الاساسية والاهداف الاستراتيجية الفرعية

المحور الأوّل: جمع البيانات وإدارة المعرفة

- وضع تصنيف وتعريف موحّد للمشاريع وإصدارهما
- جمع بيانات متنوعة عن المشاريع في العراق حسب التصنيف الموحد
- جمع بيانات متنوعة وشاملة عن الائتمان الممنوح في الاقتصاد
- إنشاء وتحديث منتظم لتقدير فجوة تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة

المحور الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي

- تشجيع التسجيل الرسمي الفعال لشركات القطاع الخاص
- تمكين المقرضين من تحصيل الضمانات بشكل أكثر فعالية
- تعزيز نظام محاكم تجاري فعال (للدعاوى الصغيرة).
- تحسين نظام الإعسار للشركات

المحور الثالث: تطوير القطاع المالي

- تشجيع القطاع المصرفي نحو مزيد من التمويل للقطاع الخاص (بالتركيز على MSMEs)
- تطوير السجل الائتماني للمقترضين
- توفير البيئة الملائمة للمؤسسات المالية غير المصرفية لممارسة دورها في تمويل المشاريع
- تشجيع استخدام التكنولوجيا المالية والدفع الالكتروني في المعاملات والانشطة الاقتصادية

المحور الرابع: تعزيز تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة

- استمرار دعم تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة ضمن مبادرة التريليون دينار
- استكمال مشروع مؤسسة ضمان القروض والتي تركز على ضمان قروض المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة
- استضافة القمة العربية لريادة الاعمال 2027
- تعزيز تنوع المنتجات والخدمات المتاحة للمشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات المالية
- بناء قدرات وتقنيات الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات المالية

المحور الخامس: الشمول المالي للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومحو الأمية

- نشر الوعي لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية
- تحسين الثقافة المالية لاصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتعزيز المعرفة بفرص التمويل
- تعزيز تقديم الخدمات غير المالية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكات الوطنية والدولية

5.2 الإجراءات وخطط العمل

سيتم وصف كل محور من المحاور الاساسية والأهداف الاستراتيجية الفرعية ذات الصلة بمزيد من التفصيل مع بيان الإجراءات والمخرجات المتوقعة.

المحور الاول: جمع البيانات وإدارة المعرفة

يغطي جمع البيانات وإدارة المعرفة جانباً مهماً يتمثّل في ضمان توفر قاعدة بيانات متكاملة ومحدثة عن المشاريع والائتمان يمكن الاستدلال بها في التحليل الاقتصادي وتقدير فجوة التمويل فضلاً عن تحديد المستهدفات المختلفة للسياسات الاقتصادية حسب التوجه العام للدولة واستكمالا للاستراتيجيات التنموية المختلفة المنطلقة عن الشركاء الوطنيين لتصميم سياسة مناسبة تلائم واقع الاقتصاد العراقي وهيكله.

الجدول :14 جمع البيانات وإدارة المعرفة الأهداف الفرعية والإجراءات والمخرجات والجهات الفاعلة

الهدف فرعي	الاجراءات	المخرجات	الجهات الفاعلة
وضع تصنيف موحّد للمشاريع وإصداره	المشاركة مع أصحاب المصلحة لاعتماد تصنيف موحد للمشاريع بناءاً على أفضل الممارسات الدولية وبما يتلاءم وهيكل الاقتصاد العراقي وتعميم التعريف الجديد على المصارف والمؤسسات الاقراضية (غير المصرفية)، ومطالبتها بتصنيف عملاءها وفقًا لذلك للمضي قدمًا	التصنيف الموحد للمشاريع	• البنك المركزي العراقي • وزارة التجارة • وزارة التخطيط • وزارة العمل والشؤون الاجتماعية • أصحاب المصلحة الآخرون (المصارف، مؤسسات التمويل الاصغر، اتحادات الصناعة والزراعة والتجارة....الخ)
جمع بيانات متنوعة عن المشاريع في العراق وبحسب التصنيف الموحد ونشرها في تقرير سنوي	توجيه المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بتقديم بيانات و إحصاءات عن الائتمان الممنوح للمشاريع وحسب التصنيف الموحد للمشاريع، وبيانات و إحصاءات متنوعة عن الائتمان الممنوح ومجالاته المختلفة مع قيام البنك المركزي العراقي بتقديم إرشادات إعداد هذه البيانات.	تقرير سنوي من البنك المركزي العراقي حول تمويل المشاريع وتصنيفها والائتمان ومجالاته	• البنك المركزي العراقي • المصارف • المؤسسات المالية غير المصرفية • وزارة العمل • دائرة المنظمات غير الحكومية •
إنشاء وتحديث منتظم لتقدير فجوة تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة	القيام بالمسوحات الاستطلاعية بالاشتراك مع الشركاء الوطنيين و الدوليين وتحديد المنهجية الملاءمة لحساب الفجوة التمويلية للمشاريع	منهجية حساب الفجوة التمويلية للمشاريع بناءً على بيانات البنك، والدراسات الاستقصائية	• البنك المركزي العراقي • الشركاء الوطنيين • الشركاء الدوليين

والكبيرة ليتم تتبعه مع مرور الوقت	حساب فجوة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بناءً على هذه المنهجية وتحديد نهج لتحديثها ومراقبتها بانتظام بمرور الوقت (مع تقديم تقارير سنوية منتظمة للجمهور)	تحديد الفجوة التمويلية للمشاريع وتضمينها في التقارير المُعدَّة لهذا الغرض	• البنك المركزي العراقي • الشركاء الوطنيين • الشركاء الدوليين

المحور الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي

يغطي موضوع التشريع والتنظيم القضايا التي تتطلب تغييرات في القانون أو تطبيقه لصالح الشركات أو مقرضي القطاع الخاص بهدف تسهيل زيادة إقراض القطاع الخاص. ومن الجدير بالذكر بشكل خاص أن جميع هذه الإجراءات تتطلب التنسيق بين البنك المركزي العراقي والوزارات الأخرى، والتي سيتم إنشاؤها من خلال فرق عمل محددة.

الجدول :15 الإطار القانوني والتنظيمي الأهداف الفرعية والإجراءات والمخرجات والجهات الفاعلة

هدف فرعي	الاجراءات	المخرجات	الجهات الفاعلة
تشجيع التسجيل الرسمي الفعال لشركات القطاع الخاص	إنشاء فريق عمل لدراسة كيفية تبسيط الخطوات المطلوبة لإنشاء وتسجيل أعمال القطاع الخاص الرسمية في العراق، مع العمليات المتخصصة المحتملة للمشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة	إجراءات مبسطة للمشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة لبدء مشروع تجاري أو تسجيله	• البنك المركزي العراقي • اتحاد الغرف التجارية • دائرة تسجيل الشركات • وزارة العمل • وزارة المالية • مجلس الوزراء
	وضع وقف مؤقت على الرسوم والضرائب (على سبيل المثال 3 سنوات) للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقوم بالتسجيل لتعزيز وتحفيز التسجيل	إنشاء وإعلان الوقف	• وزارة المالية • محافظة بغداد • البنك المركزي العراقي • اتحاد الغرف التجارية • دائرة تسجيل الشركات • وزارة العمل
تمكين المقرضين من تحصيل الضمانات بشكل أكثر فعالية	تسهيل نقل ملكية الأراضي إلى المؤسسات الصناعية التي تملك حاليًا أراضٍ مملوكة كأراضي زراعية (لتشجيع الاستخدام الإضافي)	نقل ملكية الأراضي، والإصلاح القانوني المحتمل	• البنك المركزي العراقي • وزارة العدل • وزارة المالية • هيئة الاستثمار الوطنية
	إنشاء فريق عمل لبدء الاتصال مع وزارة المالية ووزارة العدل لتنسيق التحسينات على الأطر القانونية المتعلقة بإنفاذ الديون ومصادرة الضمانات. وهذا يشمل من بين أمور أخرى:	تحسين الإطار التنظيمي لإنفاذ الديون والضمانات (تعديل قانون أو قوانين جديدة)	• فريق عمل له قوة التنفيذ من: • البنك المركزي العراقي • وزارة المالية • وزارة العدل

	• إصلاح القانون للسماح للدائنين بتخصيص الضمانات المسجلة بشكل مباشر (بدلاً من عملية المزاد العام الحالية). • السماح بالإخلاء من السكن في حالات معينة لتعزيز العقارات كضمان. • تعزيز التعاون والقدرات مع سلطات النقل العام لمصادرة ضمانات المركبات. • تبسيط قرارات حظر السفر ومصادرة الأموال خلال 24 ساعة، وما إلى ذلك.		
	تطوير وإنشاء سجل للضمانات المنقولة	انشاء سجل للضمانات المنقولة	• المركزي العراقي • وزارة المالية • وزارة العدل • وزارة النقل • وزارة الداخلية – مديرية المرور العامة
	تعزيز الاحترافية وتوحيد التقييم العقاري من خلال توفير التدريب	زيادة عدد المقيمين العقاريين المؤهلين	• البنك المركزي العراقي • الشركاء الدوليين
تحسين نظام الإعسار والتعثر للشركات	إنشاء فريق عمل لبدء الاتصال مع وزارة المالية ووزارة العدل لاستكشاف التحسينات في التعامل مع تصفية الشركات (أو الشركات الصغيرة والمتوسطة)، وإنقاذ الأعمال، وإعادة التأهيل، والإعسار، وما إلى ذلك.	تحسين الإطار التنظيمي لنظام الإعسار (قوانين أو قوانين جديدة)	• فريق عمل له قوة التنفيذ من: • البنك المركزي العراقي • وزارة المالية • وزارة العدل • وزارة التخطيط • دائرة تسجيل الشركات

المحور الثالث: تطوير القطاع المالي

يغطي هذا المحور عمليات وتقنيات تعامل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية مع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتشجيع استخدام التكنلوجيا المالية واساليب الدفع الالكتروني لمختلف المعاملات المالية للجمهور بهدف تسهيل هذه العمليات وتوفير البنية التحتية الملائمة لها. ومن الجدير بالذكر بشكل خاص يتم تنفيذ الإجراءات في إطار هذا المحور بشكل مستقل من قبل البنك المركزي العراقي استناداً الى دوره في تنظيم القطاع المالي والاشراف عليه وتهيئة البنية التحتية الملائمة.

الجدول :16 تطوير القطاع المالي الأهداف الفرعية والإجراءات والمخرجات والجهات الفاعلة

هدف فرعي	الاجراءات	المخرجات	الجهات الفاعلة
تشجيع القطاع المصرفي نحو مزيدًا من التمويل للقطاع الخاص (بالتركيز على MSMEs)	إجراء مراجعة مفصلة لجميع الضوابط والتعليمات المتعلقة بتمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بهدف رفع المحددات المقيدة للتوسع في عملية منح الائتمان	وثيقة موحّدة للضوابط والتعليمات المصرفية ذات الصلة بعملية تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة	• البنك المركزي العراقي • المصارف • المؤسسات المالية غير المصرفية
	دراسة تحديد نسب معينة من إجمالي محفظة الائتمان للمصارف لتخصيصها للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة ، ومنح المصارف مدة زمنية تتناسب وهذه الاستراتيجية لتحقيقها.	تحديد نسبة معيارية من اجمالي محفظة الائتمان مخصصة لتمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة	• البنك المركزي العراقي • المصارف
	توجيه المصارف بتقديم خطة عمل سنوية عن الائتمان المخطط بناءاً على بيانات السنة السابقة مع بيان حجم التمويل المخصص للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة بحسب النسبة المحددة	إحصائيات محفظة المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة من كل مصرف في العراق	• البنك المركزي العراقي
	مراجعة العمولات والكلف الاضافية على معاملات تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة	تحديد العمولات والكلف الاضافية	• البنك المركزي العراقي
تطوير السجل الائتماني للمقترضين	مشروع انشاء مكتب الاستعلام الائتماني (شركة مساهمة)	توفير خدمة الاستعلام الائتماني للمؤسسات المقرضة وحسب التعليمات والضوابط لدراسة المخاطر الائتمانية	• البنك المركزي العراقي • الشركاء الدوليين.
	دعم CRB في تحسين آلية جمع البيانات التي تم جمعها من المصارف والتحقق منها	تحسين آلية الجمع والتحقق	• البنك المركزي العراقي • الشركاء الدوليين
	إنشاء حملات توعوية لتعريف الجمهور بأهمية السجلات الائتمانية وتأثيرها في القدرة على الحصول على الائتمان.	حملة توعية عامة في جميع أنحاء العراق	• البنك المركزي العراقي • الشركاء الوطنيين • الشركاء الدوليين

توفير البيئة الملائمة للمؤسسات المالية غير المصرفية لممارسة دورها في تمويل المشاريع	مراجعة الضوابط والتعليمات المتعلقة بتنظيم عمل شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تحديد المجالات االتي تحتاج الى تطوير وإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بها. لتمكينها أن تؤدّي دورًا أكبر في توفير التمويل للمشاريع للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة	مراجعة الإطار القانوني الحالي من خلال الحوار مع الشركات الصغيرة والمتوسطة الموجودة ومقارنته بالبلدان الأخرى المماثلة، والقيام بإجراء التعديلات اللازمة ان وجدت	• البنك المركزي العراقي • المؤسسات المالية غير المصرفية • الشركاء الدوليين
	تشجيع إنشاء شركات تمويل جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو تحويل مؤسسات التمويل الأصغر من اشراف دائرة المنظمات غير الحكومية لتكون تحت إشراف البنك المركزي العراقي.	إنشاء/ تحويل شركتين جديدتين على الأقل لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع إمكانية الحصول على دعم أجنبي	• البنك المركزي العراقي • الشركاء الدوليين
	إنشاء إطار قانوني وتنظيمي يسمح بتأسيس شركات تأجير تمويلي و شركات تمويل استهلاكي لتنويع نشاطات المؤسسات المالية غير المصرفية بهدف تطوير القطاع المالي	صياغة الاطار التنظيمي لهذا النوع من النشاطات	• البنك المركزي العراقي
تشجيع استخدام التكنولوجيا المالية والدفع الالكتروني في المعاملات والانشطة الاقتصادية	تحديث ونشر استراتيجية الدفع الالكتروني التفصيلية مع خطة العمل التشغيلية	تم تحميل استراتيجية الدفع المحدثة على الموقع الالكتروني للبنك المركزي	• البنك المركزي العراقي
	التنسيق مع الجهات الفنية لحل المشكلات المتعلقة باتصال أجهزة نقاط البيع	تحسينات اتصال الدفع	• البنك المركزي العراقي، • الكيانات الفنية لنقاط البيع
	تنفيذ حملات توعية وترويج لنشر نقاط البيع، وتسليط الضوء على الفوائد التي تعود على التجار والمراكز الخدمية والتجارية	استمرار تنفيذ الحملات وتحسينها	• البنك المركزي العراقي • ذوي المصلحة من كافة المؤسسات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة
	المشاركة مع الجهات الدولية لتوفير تدريب لموظفي الدفع الإلكتروني ومعايشة للتجارب	تطوير القدرات لموظفي الدفع الإلكتروني في البنك المركزي العراقي	• البنك المركزي العراقي • الشركاء الدوليين

	الدولية لتحسين الإشراف والترخيص		
	تحسين الإشراف على مقدمي خدمات الدفع من خلال إنشاء تقارير واقعية مدعومة بتحليل متعمق للبيانات لمعاملات الدفع الالكتروني مما يؤدي إلى فهم أعمق لحجم المعاملات والتوزيع الجغرافي والتركزات وطبيعة المعاملات	تقارير تحليلية ربع سنوية عن المدفوعات	• البنك المركزي العراقي

المحور الرابع : تعزيز تمويل المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة

يغطي هذا المحور توجيه المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية لزيادة تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتطوير قدرات موظفيها للتعامل مع هذا النوع من التمويل وتأسيس مصرف ريادة المعني بتمويل هذا النوع من المشاريع فضلاً عن شركة ضمان القروض المعنية بمعالجة تحدي الضمانات وتخفيض مخاطر الائتمان وتطوير القدرات. ومن الجدير بالذكر بشكل خاص أن جميع هذه الإجراءات تتطلب التنسيق بين البنك المركزي العراقي والجهات ذات العلاقة والتي سيتم إنشاؤها من خلال فرق عمل محددة وتحديثات مباشرة

الجدول 17: تعزيز تمويل المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة الأهداف الفرعية والإجراءات والمخرجات والجهات الفاعلة

هدف فرعي	الاجراءات	المخرجات	الجهات الفاعلة
استمرار دعم تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة ضمن مبادرة التريليون دينار	تجديد سير عمل المبادرة لخلق رقابة صارمة على الاستفادة من مبادرة التريليون دينار لأغراض تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حصرا.	نسبة معينة من تمويل مبادرة التريليون دينار موجهة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	• البنك المركزي العراقي
	التوسع في أنواع الضمانات المقبولة ضمن مبادرة التريليون دينار	توجيهات جديدة بقيمة تريليون دينار توسعت في نظام الضمانات (بما في ذلك المنقولات)	• البنك المركزي العراقي
	تركيز الجهود على تعزيز الأعمال التجارية الموجهة للتصدير في إطار مبادرة التريليون دينار، وتتبع التوجه التصديري في الإحصائيات وإمكانية تقديم أسعار تفضيلية للبنوك للشركات المصدرة	تركز التوجيهات الجديدة البالغة تريليون دينار على الشركات الموجهة للتصدير	• البنك المركزي العراقي • اتحاد الصناعات
استكمال مشروع مؤسسة ضمان القروض والتي	لجنة فنية استراتيجية لمناقشة انشاء شركة ضمان القروض	تحديد الاتجاه لتعزيز خطط تقاسم المخاطر بين مقدمي	• البنك المركزي العراقي • ICBG

تركز على ضمان قروض المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة	الضغرى والصغيرة والمتوسطة و/أو إصلاح ICBG	الائتمان وشركة ضمان القروض	• الشركاء الدوليين
استكمال مشروع مصرف ريادة	لجنة فنية استراتيجية لانشاء مصرف ريادة الذي يركز على تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وباحدث التقنيات المالية	تأسيس المصرف	• البنك المركزي العراقي • مساهمي بنك الريادة
تعزيز تنوع المنتجات والخدمات المتاحة للمشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات المالية	إجراء تحليل لجميع المنتجات والخدمات المالية ذات الصلة بالمشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة والمتوفرة في المصارف في الوقت الحاضر	تقرير تشخيصي للمنتجات المالية المتوفرة للمشاريع الصغرى الصغيرة والمتوسطة	• البنك المركزي العراقي • المصارف • الشركاء الدوليين
	تحديد الاحتياجات التمويلية المحتملة، مع التركيز بشكل خاص على المنتجات المتعلقة برأس المال العامل، والسحب على المكشوف، ومنتجات الشريعة، والتأجير، والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي، وتمويل المشاريع، وتمويل العقود، وما إلى ذلك، ووضع استراتيجية لمعالجة هذه الاحتياجات	استراتيجية تعزيز المنتجات المالية	• البنك المركزي العراقي • المصارف الخاصة • الشركاء الدوليين
	تحديث مصادر التمويل المدعوم المحتملة (المنظمات المانحة)، ربط التمويل المدعومع تقاسم المخاطر بتوفير بعض المنتجات أو الشروط التي تحتاجها المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة	مراجعة مبادرات البنك المركزي وغيرها واليات عملها من تقاسم المخاطر (أي برامج الضمان الاجتماعي العامة الجديدة) لتوفير منتجات جديدة لتمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة- أو تقديم شروط تفضيلية	• البنك المركزي العراقي • المصارف الخاصة • الشركاء الدوليين
بناء قدرات وتقنيات الإقراض للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المؤسسات المالية	الاستمرار ببناء القدرات بشأن أساليب الإقراض القائمة على التدفق النقدي ذات الصلة بتمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء برامج التنفيذ والتدريب لمصارف خاصة مختارة	الاستمرار بمشاريع بناء قدرات موظفي المصارف وشركات تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة	• البنك المركزي العراقي • المصارف الخاصة • المؤسسات المالية غير المصرفية • الشركاء الدوليين

	تعزيز وحدات الإقراض المتخصصة للمشاريع الصغرى الصغيرة والمتوسطة في المصارف	زيادة متوسط عدد موظفي وحدات المشاريع الصغرى الصغيرة والمتوسطة لكل مصرف على أساس سنوي (استنادًا إلى المعيار الحالي)	• البنك المركزي العراقي • المصارف الخاصة • الشركاء الدوليين
	تبسيط وتسريع إجراءات منح مبالغ القروض الصغرى و الصغيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الموافقات المتباينة)	حملات التوعية في المصارف حول فوائد العمليات المتنوعة والمبسطة	• البنك المركزي العراقي • المصارف الخاصة • الشركاء الدوليين

المحور الخامس: الشمول المالي للمشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة ومحو الأمية

يغطي هذا المحور اطار الشمول المالي في الاقتصاد واليات وخطط تعزيز الوصول للخدمات المالية والتثقيف المالي من قبل الجمهور واصحاب المشاريع. ومن الجدير بالذكر انه يتم تنفيذ الإجراءات في إطار هذا الموضوع بالتنسيق بين البنك المركزي العراقي والجهات ذات العلاقة والتي سيتم إنشاؤها من خلال فرق عمل محددة وتحديثات مستمرة.

الجدول 18: الشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة ومحو الأمية، الأهداف الفرعية والإجراءات والمخرجات والجهات الفاعلة

هدف فرعي	الاجراءات	المخرجات	الجهات الفاعلة
نشر الوعي لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية	تشجيع اصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة على فتح الحسابات المصرفية عن طريق: • مراجعة إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب قدر الامكان للحد من البيروقراطية والعقبات التي تعترض فتح الحسابات في المصرف. • إطلاق حملات توعية لتشجيع الجمهور على فتح حسابات مصرفية وتوضيح دور شركة ضمان الودائع ومزايا التعامل مع المصارف.	زيادة عدد حسابات المشاريع المفتوحة وزيادة نسبة الشمول المالي	• البنك المركزي • المصارف • الشركاء الدوليين
	المشاركة مع الجهات الوطنية والدولية لزيادة الوعي بخيارات ومزايا ومنتجات التمويل المختلفة	حملات توعوية وادلة عمل ارشادية عن الخدمات المالية والتوعية المصرفية ومعرفة	• البنك المركزي العراقي • الشركاء الدوليين

		الحقوق المتبادلة بين المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية والجمهور	
	توجيه المصارف لتقديم خطط توسع (فروع، أجهزة صراف آلي،..) في استراتيجياتها	زيادة عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وتطبيقات الهاتف الأخرى	• البنك المركزي العراقي • المصارف • المؤسسات المالية غير المصرفية
	توجيه المصارف لتوفير بيانات مختلفة عن مؤشرات الشمول المالي وحسب ارشادات يعممها البنك المركزي	تقرير دوري يوضح تطور نسبة الشمول المالي في الاقتصاد	• البنك المركزي العراقي
تحسين الثقافة المالية لاصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتعزيز المعرفة بفرص التمويل	ادارة حملات توعوية تستهدف اصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة حول خطوات ومزايا تسجيل اعمالهم رسمياً	زيادة نسبة المؤسسات الاقتصادية الرسمية في الاقتصاد (رسمنة الاقتصاد)	• ألبنك المركزي العراقي • دائرة تسجيل الشركات • الشركاء الدوليين
	اقامة الندوات والمؤتمرات وزيادة التدريب المقدم لاصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لا سيما في كيفية الحصول على التمويل (على سبيل المثال، التسجيل والبيانات المالية)، وكذلك حقوق المستهلك	نشر الثقافة المالية بين الجمهور بشكل عام واصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكل خاص	• البنك المركزي العراقي • الشركاء الدوليين • المصارف • المؤسسات التعليمية • اتحادات الصناعة والزراعة والغرف التجارية وغيرها
تعزيز تقديم الخدمات غير المالية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكات	تشجيع المؤسسات المالية المصرفية واغير المصرفية على تقديم الخدمات غير المالية للجمهور (الاستشارات، التدريب على التثقيف المالي وادارة المشاريع، دراسات الجدوى، وغيرها من الخدمات) فضلاً عن تقديم الائتمان والخدمات المالية الاخرى ويمكن إنشاء شبكات لمقدمي الخدمات المالية	إنشاء شبكات لمقدمي الخدمات المالية الوطنية الذين يمكنهم تقديم الخدمات (خدمات تطوير الأعمال، والمشورة القانونية، ومحو الأمية المالية، والمعلومات المرجعية، وما إلى ذلك)	• البنك المركزي العراقي • الشركاء الدوليين • مقدمي الخدمات غير المالية وجمعيات الأعمال
	البنك المركزي عن طريق الاستثمار أن يدعم بشكل خاص حملة لتوفير خدمات غير مالية وغيرها من	تم تصميم الحملة وتنفيذها لزيادة الثقافة المالية بين	• البنك المركزي العراقي • الشركاء الدوليين

	الخدمات اللازمة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها شرائح مستبعدة تقليديًا (مثل النساء والشباب والأقليات وما إلى ذلك)	المجموعات المستبعدة تقليديًا	• مقدمي الخدمات غير المالية وجمعيات الأعمال

سادساً: الحوكمة والتنسيق

ويعتبر وجود هيكل فعال للحوكمة والتنسيق ذا أهمية كبيرة لتنفيذ هذه الاستراتيجية لزيادة الإقراض للقطاع الخاص في العراق. سيتم تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال عملية تشاورية تشاركية، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في ظل هيكل حوكمة فعال بقيادة وإشراف البنك المركزي العراقي.

اولاً: اصحاب المصلحة الرئيسيون في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاقراض المصرفي (الشكل 11)

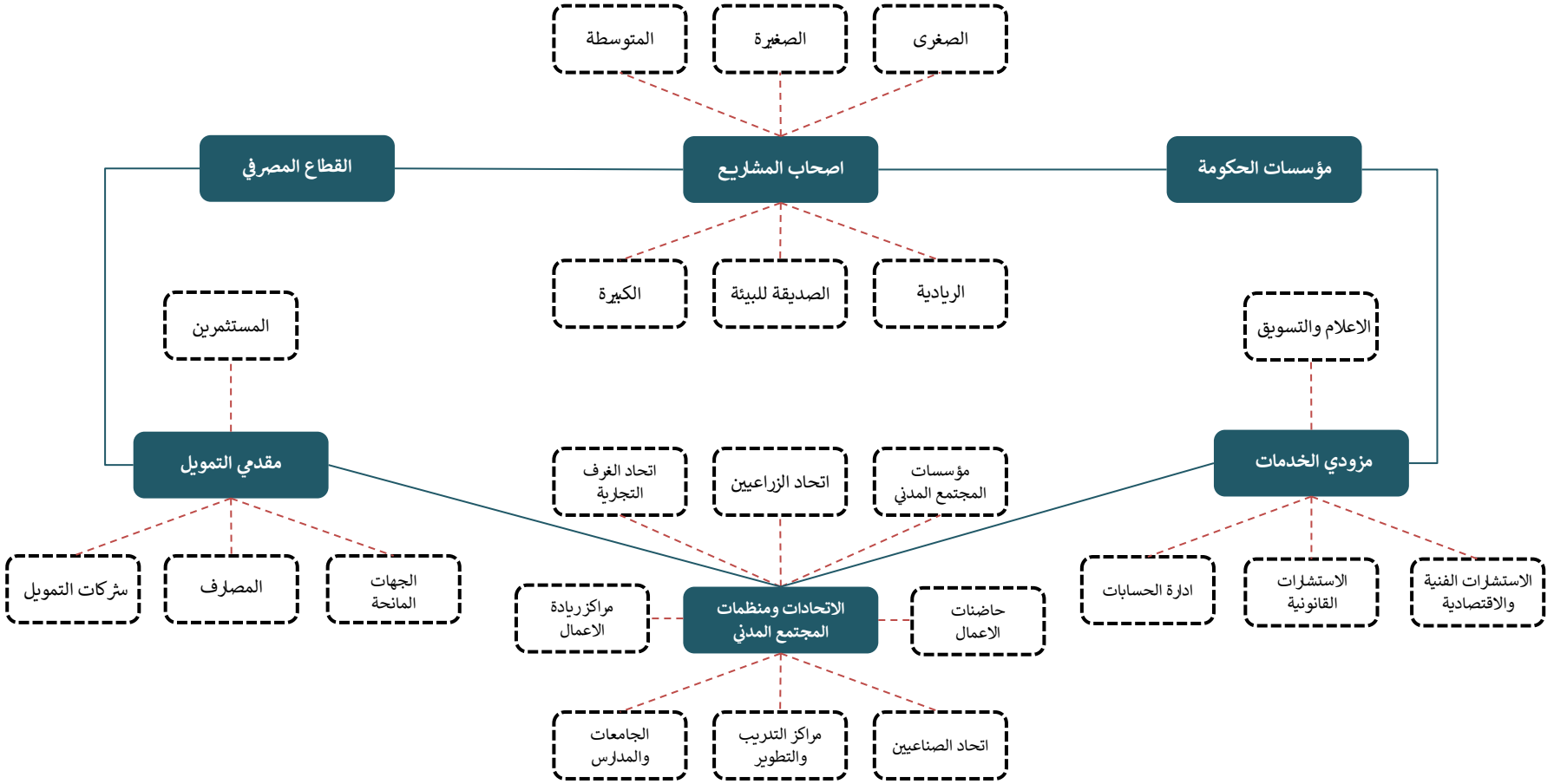

ثانياً: مصفوفة المسؤوليات والتنسيق

يقوم البنك المركزي العراقي بتوجيه أصحاب المصلحة من خلال لجنة تنفيذ استراتيجية الإقراض الوطنية، والتنسيق معهم من خلال اللجنة الفنية، والتشاور معهم في مجموعات العمل، وتقديم الدعم اللازم من خلال التشكيل الاداري المعني بالإقراض والاشراف على عملية الاقراض في البنك المركزي العراقي.

الشكل 12: هيكل حوكمة تنفيذ استراتيجية الإقراض

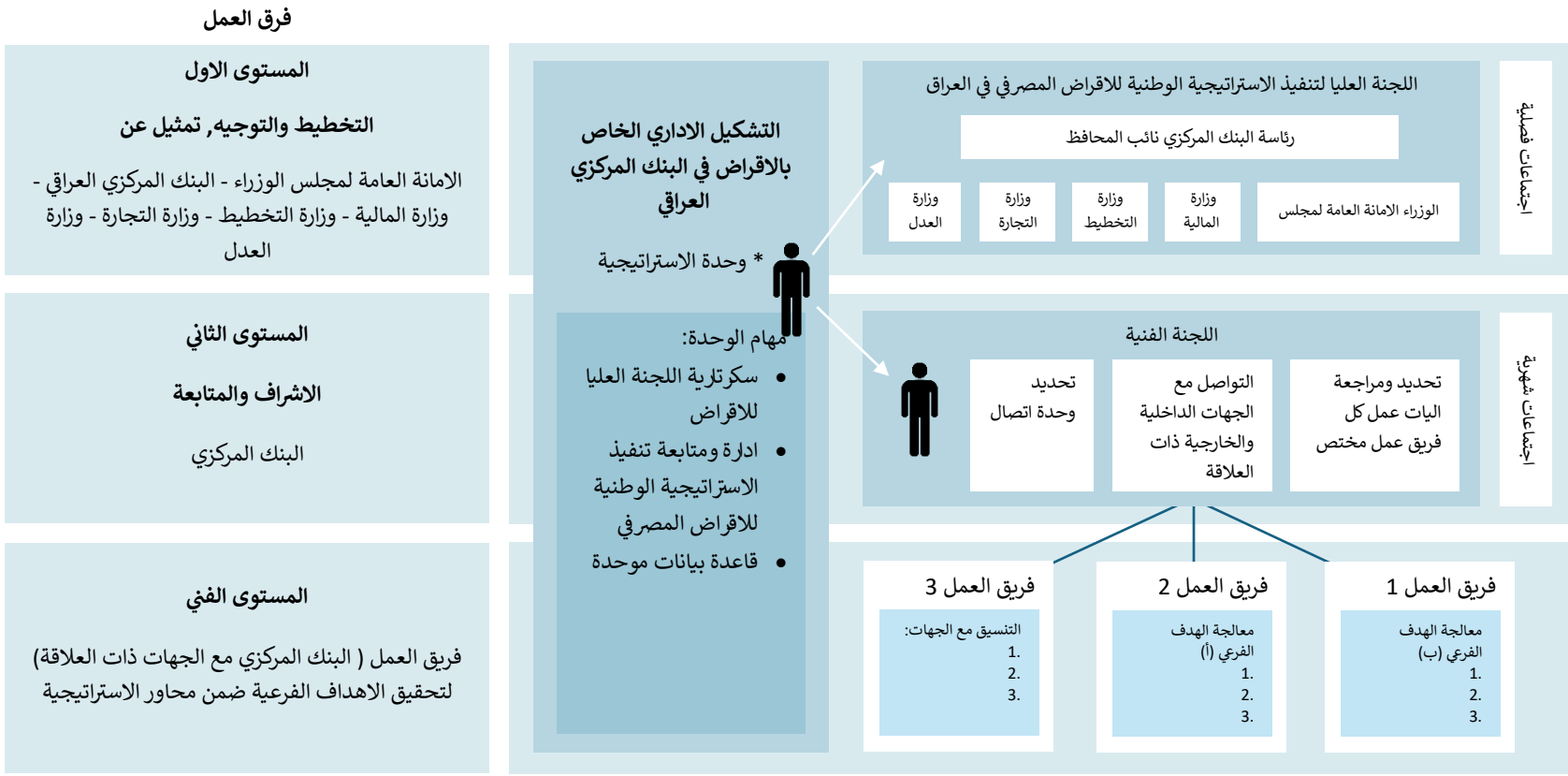

قائمة الأشكال

1	نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA	18
2	توزيع الائتمان النقدي من قبل القطاعين العام والخاص	18
3	معدل القروض المتعثرة إلى الائتمان النقدي في القطاع المصرفي العراقي	19
4	نسبة القروض المتعثرة لكل قطاع إلى الائتمان النقدي الممنوح	19
5	عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ في عام 2021	22
6	المبالغ الممنوحة لمبادرة الـ4 تريليون دينار	23
7	إجمالي مبالغ المبادرات الممنوحة بحسب القطاعات	24
8	لمبالغ الممنوحة ضمن المبادرة الموجهة للمصارف الحكومية	24
9	النتائج الرئيسية من استبيان GIZ العراق عن المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة	27
10	الخطوات الرئيسية الحالية لعملية تسجيل الشركات	34
11	اصحاب المصلحة الرئيسيون في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاقراض المصرفي	52
12	هيكل حوكمة تنفيذ استراتيجية الإقراض	53

قائمة الجداول

1	توزيع القطاع المصرفي في العراق(2022)	17
2	مؤشرات مختارة للشمول المالي غير واضح	22
3	تصنيف المشاريع بحسب وزارة التخطيط	25
4	تصنيف المشاريع بحسب اتحاد الصناعات العراقي	25
5	تصنيف المشاريع بحسب وزارة الزراعة	25
6	العدد التقديري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية	26
7	العدد التقديري للمشاريع الكبيرة في القطاعات الصناعية والزراعية	26
8	ترتيب العراق في تقرير ممارسة الأعمال 2020 مقارنة بنظرائه الإقليميين	27
9	ترتيب المعلومات الائتمانية للعراق في تقرير ممارسة الأعمال 2020 مقارنة مع أقرانه	31
10	تفاصيل المعلومات الائتمانية للعراق في تقرير ممارسة الأعمال 2020	31
11	تفاصيل حول قوة الحقوق القانونية (المتعلقة بالائتمان) في العراق في ممارسة الأعمال 2020	32
12	درجات البنك الدولي في ممارسة الأعمال "بدء الأعمال التجارية"	33
13	المحاور الاساسية والاهداف الاستراتيجية الفرعية	40
14	جمع البيانات وإدارة المعرفة الأهداف الفرعية والإجراءات والمخرجات والجهات الفاعلة	42
15	الإطار القانوني والتنظيمي الأهداف الفرعية والإجراءات والمخرجات والجهات الفاعلة	43
16	تطوير القطاع المالي الأهداف الفرعية والإجراءات والمخرجات والجهات الفاعلة	45
17	تعزيز تمويل المشاريع الصغرى و الصغيرة والمتوسطة الأهداف الفرعية والإجراءات والمخرجات والجهات الفاعلة	47
18	الشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة ومحو الأمية، الأهداف الفرعية والإجراءات والمخرجات والجهات الفاعلة	49

قائمة المختصرات

CBI	البنك المركزي العراقي
MoP	وزارة التخطيط العراقية
CSO	الجهاز المركزي للاحصاء للعراق
IMF	الصندوق النقدي الدولي
BMZ	وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية
GIZ	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
EU	الاتحاد الأوروبي
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
ICBG	الشركة العراقية للكفالات المصرفية
IFI	الاتحاد العراقي للصناعات
AML	مكافحة غسل الأموال
CFT	مكافحة تمويل الإرهاب
GDP	الناتج المحلي الاجمالي
PSDP-I	برنامج تنمية القطاع الخاص في العراق
PSDS	استراتيجية تنمية القطاع الخاص
MSMEs	مشاريع صغرى وصغيرة ومتوسطة
SOB	مصرف مملوك للدولة
SOE	الشركات المملوكة للدولة
ATM	جهاز الصراف الألي
POS	نقطة البيع
IQD	الدينار العراقي (العملة)
USD	الدولار الأمريكي (العملة)
CIED	قسم تبادل المعلومات الائتمانية
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MFI	مؤسسة تمويل اصغر
NBFI	مؤسسة مالية غير مصرفية
NDP	الخطة الوطنية للتنمية 2018-2022
NFS	الخدمات غير المالية
NGO	المنظمة غير الحكومية

من نشر
البنك المركزي العراقي

Iraq – Baghdad – Al Rasheed St

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq
الموقع الإلكتروني: www.cbi.iq

2024، بغداد

تمت طباعة هذا المنشور بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) - مشروع تعزيز الادارة المالية العامة والاسواق المالية في العراق (FFM) - ودعم مالي من الاتحاد الاوروبي (EU) والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).

CONTACT US

cbi@cbi.iq
Iraq – Baghdad – Al Rasheed St.